



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

التقرير السنوي

٢٠١٩/٢٠١٨

ما هو الاتحاد البرلماني الدولي؟

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. وقد أُسس في عام ١٨٨٩ بوصفه أول منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم من أجل تشجيع التعاون والحوار بين جميع الأمم.

واليوم، بات الاتحاد البرلماني الدولي يضم ١٧٨ برلماناً وطنياً عضواً و١٢ هيئة برلمانية إقليمية.

وهو يعمل على النهوض بالديمقراطية ومساعدة البرلمانات على أن تكون أكثر قوة وشباباً وتوازناً جنسانياً وتنوعاً. ويدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين عن طريق لجنة مخصصة تتكون من برلمانيين من جميع أنحاء العالم.

ويدعو الاتحاد البرلماني الدولي أكثر من ١٥٠٠ مندوب وبرلماني إلى جمعية عالمية مرتين في السنة من أجل إدماج البعد البرلماني في عمل الأمم المتحدة وفي تحقيق الأهداف العالمية لعام ٢٠٣٠.

المحتويات

٤	تمهيد
٦	الهدف ١ إقامة برلمانات ديمقراطية قوية
١٠	الهدف ٢ تعزيز المساواة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة
١٤	الهدف ٣ حماية حقوق الإنسان وتعزيزها
١٨	الهدف ٤ المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن
٢٢	الهدف ٥ تعزيز الحوار والتعاون فيما بين البرلمانات
٢٦	الهدف ٦ تعزيز تمكين الشباب
٣٠	الهدف ٧ تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية
٣٤	الهدف ٨ سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية
٣٨	نحو عضوية عالمية
٣٩	تعبئة الموارد: من يمول الاتحاد البرلماني الدولي؟
٤٠	عدد قياسي من الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٨
٤٢	النتائج المالية

١٣٠ سنة وأقوى من الأول

إذ يحتفل العالم هذه السنة بمرور مئة عام على ظهور النظام المتعدد الأطراف بإنشاء عصبة الأمم، تحتفل برلمانات العالم بذكرى أقدم ألا وهي ذكرى إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي - أول منظمة سياسية متعددة الأطراف. وقد قطع الاتحاد البرلماني الدولي مشواراً طويلاً منذ أن بدأ ببضعة برلمانيين في عام ١٨٨٩ حتى أصبح يضم ١٧٨ برلماناً وطنياً عضواً و١٢ عضواً منتسباً اليوم ويواصل طريقه سنة بعد سنة نحو تحقيق العضوية العالمية. وعلى الرغم من دخول المنظمة سنتها المئة والثلاثين، فإنها أقوى وأنشط وأهم من أي وقت مضى.



مارتن شونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي
Dixon ©

وكان عام ٢٠١٨ خير شاهد على ذلك: فقد حصلت المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي على ١٢٢ تأييداً؛ ونُظِم أكثر من ٣٠ اجتماعاً برلمانياً في شتى أنحاء العالم؛ وسُجِّل الموقع الإلكتروني للمنظمة ١٧٠ ألف زائر؛ ونُشر نحو ٥٠ منشوراً بعشرات اللغات؛ وحضر ٤٥٠ برلماناً الندوات الإقليمية للمنظمة بشأن أهداف التنمية المستدامة؛ وشكلت النساء ٣٣ بالمئة من مجموع البرلمانيين الذين شاركوا في الجمعية ١٣٩ المعقودة في جنيف - وهي أعلى نسبة تسجل على الإطلاق.

ومع ذلك، لم يخلُ عام ٢٠١٨ من الإحصاءات المثيرة للقلق. فقد اختتمت المنظمة العام ولجنتها المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين تنظر في أكثر من ٥٥٠ ادعاءً - وهو عدد غير مسبوق من الادعاءات. وفي مجال حقوق المرأة، نشرت المنظمة بالتعاون مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تقريراً غير مسبوق كشف أن ٨٥ بالمئة من النساء في البرلمانات الأوروبية قد تعرضن لشكل من أشكال المضايقة أو التحرش أو العنف القائمة على الجنس.

أما من الناحية الاستراتيجية، فبيّن هذا التقرير التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الثمانية المحددة في استراتيجية المنظمة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ والرامية إلى النهوض ببرلمانات ديمقراطية قوية تخدم مصالح الشعوب. وترد أمثلة عملية عن تأثير الاتحاد البرلماني الدولي في إطار كل هدف.

وكما يتضح من الهدف الأول للمنظمة، تتمثل الأولوية العليا للمنظمة في بناء برلمانات قوية وتمثيلية لأننا نعتبرها أساساً للديمقراطية والتنمية. وفي عام ٢٠١٨، قدّم الاتحاد البرلماني الدولي سُبُل الدعم إلى برلمانات في جميع أنحاء العالم، من أفغانستان إلى زامبيا، فيما يخص مجالات تتراوح بين صياغة التشريعات والتخطيط الاستراتيجي. ولقد شجعنا تلك البرلمانات أيضاً على تسخير إمكانات التكنولوجيات الجديدة عن طريق مركز الابتكار في البرلمان الذي أنشأه الاتحاد البرلماني الدولي حديثاً.

ولما كان الاتحاد البرلماني الدولي رائداً في مجال تمكين المرأة، كما هو واضح من هدفه الاستراتيجي الثاني، فسيواصل العمل على النهوض بالمساواة بين الجنسين في البرلمانات. وهو يدعو إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لتحقيق ذلك تشمل وضع حصص للجنسين وتوفير قاعات للإرضاع داخل البرلمانات. ولقد شهدنا تقدماً محدوداً في حصة المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء في جميع أنحاء العالم (بلغت نسبتها ٢٤ بالمئة) فضلاً عن تغيرات كبيرة في ترتيب البلدان العشرة الأولى في هذا المؤشر على مدى السنوات العشر الماضية.

وتماشياً مع الهدف الاستراتيجي الثالث، وهو حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، دافع الاتحاد البرلماني الدولي خلال عام ٢٠١٨ عن مئات البرلمانيين المضطهدين حول العالم عن طريق لجنته المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين. وشهد هذا العام أيضاً تطوراً إيجابياً وهو إغلاق العديد من القضايا الطويلة الأمد منها قضية أنور إبراهيم، نائب رئيس وزراء ماليزيا السابق، الذي أطلق سراحه أخيراً من السجن. وفضلاً عن ذلك، أوفد الاتحاد البرلماني الدولي بعثة إلى ملديف

في شباط/فبراير ٢٠١٨ ومارس ضغوطاً كثيرة حتى ساهم في إعادة ١٢ برلمانياً إلى مناصبهم بعدما أسقطت عنهم ولايتهم البرلمانية ظلماً.

وإذ يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بخبرة طويلة في عملية بناء السلام، فقد سُلط الضوء على هدفه الرابع خلال عام ٢٠١٨ عندما تصافح برلمانيون كبار من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا على هامش الجمعية ١٣٨، وعُقد أول اجتماع برلماني ثنائي بين البلدين تحت رعاية المنظمة.

وتماشياً مع الهدف ٥، يتجلى هذا الحوار بين البرلمانات بوضوح في إطار جمعياتنا التي تُعقد مرتين في السنة. ففي عام ٢٠١٨، خلصت الجمعيتان النظاميتان إلى نتائج مهمة ترمي إلى تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. وفي إطار آلية إبلاغ جديدة، قدّمت عشرات البرلمانات الأعضاء تقارير عن الأنشطة التي نفذتها عملاً بقرارات الجمعية أو متابعةً لنواتجها ولا سيما في إكوادور (أفرقة برلمانية متخصصة جديدة تركز على تنفيذ الأهداف العالمية)؛ والجمهورية التشيكية (سياسة جديدة بشأن إجازة الأبوة في البرلمان)؛ وجمهورية أرمينيا (تعديل القانون الانتخابي لزيادة عدد النساء في البرلمان)؛ ومصر (تعديل قانون حماية الآثار).

ولأن الشباب هم مستقبل كل نظام ديمقراطي، فقد وضعهم الاتحاد البرلماني الدولي في صميم هدفه السادس من أجل التشجيع على زيادة تمثيل الشباب في البرلمان. وفي عام ٢٠١٨، لم تبلغ نسبة البرلمانيين الشباب دون سن الخامسة والأربعين سوى ٢ بالمئة من المجموع العالمي وفقاً لثاني تقرير من سلسلة التقارير الخاصة بمشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية والتي يصدرها الاتحاد البرلماني الدولي كل عامين من أجل رصد التقدم المحرز في هذا المجال. وتساوي تلك النسبة زيادة طفيفة على مدى عامين ولكنها ضئيلة للغاية بالمقارنة مع السكان الممثلين (علماً بأن ٥٠ بالمئة من سكان العالم هم دون سن الثلاثين).

وإذ لم يتبق سوى أحد عشر عاماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بات تحقيق الهدف السابع للاتحاد البرلماني الدولي - وهو تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية - ملحاً للغاية. وفي عام ٢٠١٨، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز إسهامات البرلمانات عن طريق ندوات وعمليات للتقييم الذاتي ومجموعة من الأنشطة الأخرى.

ويكمن الهدف الاستراتيجي الثامن للاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ الالتزامات الدولية على المستوى الوطني عن طريق العمل البرلماني. وتيسّر المنظمة هذه العملية عن طريق شراكاتها الاستراتيجية مع الأمم المتحدة. وتُحدّد ترتيبات العمل بين المنظمين ومع البرلمانات في قرار يصدر كل عامين؛ وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أحدث تلك القرارات في عام ٢٠١٨. وأُعلن في القرار ذاته يوم ٣٠ حزيران/يونيو - وهو تاريخ إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي - يوماً دولياً للعمل البرلماني.

وعندما يحل يوم ٣٠ حزيران/يونيو هذا العام ونحتفل بمرور ١٣٠ عاماً على إنشاء منظمنا ونفتخر بتاريخنا المجيد وإنجازاتنا العظيمة، دعونا نتطلع إلى المستقبل ونفكر في طرق تمكين البرلمانات والبرلمانيين لمئة وثلاثين عاماً مقبلاً.



مارتن شونغرنغ
الأمين العام

الهدف ١

إقامة برلمانات ديمقراطية قوية

يعدّ بناء برلمانات ديمقراطية قوية ضرورة من ضرورات الديمقراطية والتنمية. وسعيًا إلى تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي الرئيسي، يضع الاتحاد البرلماني الدولي معايير ومبادئ توجيهية مشتركة ويساعد البرلمانات في توجيه تنميتها المؤسسية. وفي هذا المقام، اضطلع الاتحاد البرلماني الدولي خلال عام ٢٠١٨ بأنشطة تدريب ودعم لفائدة برلمانات في ١٠ بلدان؛ وتراوحت تلك الأنشطة بين الصياغة التشريعية والتخطيط الاستراتيجي. وأطلق الاتحاد أيضاً مركزاً جديداً للابتكار في البرلمان من أجل دعم التحول الرقمي للبرلمانات؛ والنسخة الجديدة لمنصة Parline (بارلاين)، وهي نسخة منقحة لقاعدة البيانات المرجعية بشأن البرلمانات الوطنية؛ وكُلّف بالمسؤولية عن مؤشر النساء والشباب في مواقع صنع القرار في البرلمانات في إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.



جعل البرلمانات في مقدمة الإصلاحات

اعتمد المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي عشرة مبادئ مشتركة لدعم البرلمانات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ من أجل مساعدة البرلمانات في التحول إلى مؤسسات أقوى وأفضل، وحصلت تلك المبادئ على تأييد ١٢٢ برلماناً ومنظمة شريكة منها ٦ في عام ٢٠١٨. وقد طُبِّقت هذه المبادئ المشتركة بصورة منهجية في كل الأنشطة التي نفذها الاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنة.

ويرى الاتحاد البرلماني الدولي أن التنمية التنظيمية الذاتية تدرج في صميم المبادئ المشتركة إذ إن البرلمانات هي المسؤولة في نهاية المطاف عن تنميتها الخاصة وعن اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدراتها الخاصة وتحويلها. ولذلك، عقد الاتحاد البرلماني الدولي اجتماع خبراء مع عينة تمثيلية لعشرين برلماناً في آذار/مارس ٢٠١٨. وستُنشر نتائج ذلك الاجتماع على شكل دليل خلال عام ٢٠١٩.

واستمر الاتحاد البرلماني الدولي في دعم أنشطة التقييم البرلماني الذاتي، مع إجراء أنشطة من ذلك النوع في جيبوتي وجورجيا وزامبيا خلال العام. وتساعد أنشطة التقييم الذاتي، التي ييسرها الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمانات في تحديد أولوياتها التنموية بناء على تحليل ظروفها الاجتماعية والسياسية.

وقد أرشدت عملية التقييم الذاتي في «كان التدريب فرصة للتأمل رسخت إيماني بأن هذه العملية ممكنة وقيمة وقابلة للتحقيق جيبوتي وضع الخطة الاستراتيجية الأولى للجمعية الوطنية وتحديد أولوياتها ورؤيتها للمستقبل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨،

مشارك في عملية التقييم الذاتي في زامبيا

عدّل الجهاز التشريعي القانون الانتخابي لينص على أن تشغل النساء ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من المقاعد البرلمانية. وكان هذا التعديل نتيجة عملية تقييم ذاتي لمراعاة المنظور الجنساني في الجمعية الوطنية نفّذت بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي. وأما في جورجيا، فقد أجريت عملية التقييم الذاتي في إطار البرنامج الأعم بشأن «شراكة الحكومة المفتوحة» وخطة عمل البرلمان بشأن الحكومة المفتوحة. وأما في زامبيا، فكانت الخطوة الأولى للبرلمان والاتحاد البرلماني الدولي في عملية التقييم الذاتي هي تدريب البرلمانيين والموظفين كميّسين للخطوات التالية.

تعزيز الوظائف الأساسية للبرلمانات

قدّم الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى العام، سبل الدعم إلى العديد من البرلمانات في أداء وظائفها الدستورية الأساسية مثل مساءلة الحكومات وتمثيل الناخبين وسن التشريعات.

وساعدت أنشطة التدريب في تشاد وباكستان على تحسين فهم البرلمانيين والموظفين لدورهم في الصياغة التشريعية والتدقيق.

أما في ميانمار وزامبيا، فقد دعم الاتحاد البرلماني الدولي أنشطة التدريب على الدور الرقابي للبرلمان. ونتيجةً لذلك، عقد برلمان ميانمار في عام ٢٠١٨ تحقيقاً عاماً لأول مرة

نائب من تشاد عن التدريب على الصياغة التشريعية

في تاريخه القصير. وأما في زامبيا، فقد نظّم الاتحاد البرلماني الدولي حلقة عمل تفاعلية مع أعضاء الحكومة والمعارضة بشأن سبل التعاون في دعم التنمية الوطنية.

تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين العمليات البرلمانية

تبين بيانات الاتحاد البرلماني الدولي بوضوح كيف يمكن للبرلمانات الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أداء وظائفها الأساسية. ومع ذلك، تؤدي المهارات الداخلية المحدودة والافتقار للخبرة إلى فجوة رقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

منصة Parline (بارلاين) الجديدة – منفذ موحد للبيانات عن برلمانات العالم

أطلقت منصة بارلاين الجديدة في عام ٢٠١٨، وهي نسخة محسّنة من قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الوطنية. فما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يجمع بيانات عن هيكل البرلمانات وأساليب عملها لعشرات السنين، بما في ذلك معلومات عن تمثيل المرأة في البرلمان منذ عام ١٩٤٥. وتجمع المنصة الجديدة كل هذه البيانات لتصبح منفذاً موحداً للمعلومات عن البرلمانات الوطنية وللكشف عن التوجهات عبر الزمن وإتاحة المقارنة بين البلدان والمناطق.

ومنصة بارلاين الجديدة هي المصدر الرائد للبيانات بشأن برلمانات العالم من أجل البرلمانات والباحثين والطلاب ووسائل الإعلام.

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي: هدف التنمية المستدامة ١٦

يساهم عمل الاتحاد البرلماني الدولي الرامي إلى تعزيز البرلمانات مساهمة مباشرة في تحقيق الغايتين ١٦-٦ (مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة) و١٦-٧ (اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي) للتنمية المستدامة. وإقراراً بذلك، عهدت الأمم المتحدة إلى الاتحاد البرلماني الدولي برصد المؤشرات العالمية لتحقيق الغاية ١٦-٧. ويراقب المؤشر ١٦-٧-١ توزيع مناصب صنع القرار في البرلمانات الوطنية بحسب السن والجنس، مما يتيح متابعة التقدم المحرز في مختلف البرلمانات مع مرور الزمن. ويستفيد ذلك من خبرة الاتحاد البرلماني الدولي الطويلة في جمع البيانات بشأن النساء والشباب في البرلمانات.

مركز الابتكار في البرلمان

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي مركز الابتكار في البرلمان بوصفه شراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات لدعم الابتكار البرلماني عن طريق تحسين استخدام الأدوات الرقمية. ويوفر المركز منصة للبرلمانات من أجل وضع الممارسات الجيدة وتبادلها فيما يخص استراتيجيات التنفيذ الرقمي والأساليب العملية لتكوين الكفاءات. والجهات الأساسية الداعمة للمركز هي برلمانات البرازيل وشيلي والبرتغال وزامبيا والاتحاد الأوروبي.

وتتوزع الأنشطة الرئيسية للمركز على محاور مواضيعية وإقليمية في إطار البرلمانات المضيفة. وتجمع هذه المحاور البرلمانات لمعالجة مجموعة من القضايا المشتركة. وستركز أول مجموعة من المحاور على إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنفاذ إلى الوثائق البرلمانية بأنساق البيانات المفتوحة، وأفريقيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية. وستدعى كل البرلمانات إلى المشاركة في عمل المركز ومحاوره.

لذلك، قدّم الاتحاد البرلماني الدولي دعماً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال عام ٢٠١٨ لبرلمانات ميانمار وفانواتو وتوفالو. وقد ساعد في تطوير الشبكة البرلمانية الداخلية وما يتصل بها من سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميانمار.

ويسرّ الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أنشطة التعلّم والتبادل بين الأقران فيما بين برلمانات نيوزيلندا وفانواتو وتوفالو. وأصبح لدى برلمان توفالو خطة عمل بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبات لدى برلمان فانواتو نظام جديد لتخزين البيانات أتاح له رقمنة كل الوثائق البرلمانية.

قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة

تعدّ الرقابة وظيفة أساسية من وظائف البرلمان وجزءاً حيوياً من آليات الضبط والموازنة في أي نظام ديمقراطي سليم. وفي عام ٢٠١٨، نشر الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير البرلماني العالمي الثاني الذي يسلط الضوء على مسألة الرقابة. وقد نُشر التقرير باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية، وترجمته جهات شريكة إلى ثلاث لغات إضافية هي الجورجية والبرتغالية والصربية دليلاً على فائدته. وكان هذا المنشور هو ثالث أكبر منشور للاتحاد البرلماني الدولي من حيث عدد التنزيلات في عام ٢٠١٨.

ويقدّم هذا التقرير ٢٨ توصية لمساعدة البرلمانات في تعزيز دورها في مجالي الرقابة والمساءلة. ويجري إعداد مجموعة أدوات جديدة للتقييم الذاتي بالاستناد إلى إسهامات البرلمانيين والأمناء العامين المقدمّة خلال جلسة تفاعلية نظّمت بالتعاون مع رابطة الأمناء العامين للبرلمانات إبان جمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ويجري تجربة مجموعة الأدوات في برلمان زامبيا.

ماذا لو لم تكن الرقابة البرلمانية موجودة؟

في ١٥ أيلول/سبتمبر، احتفل الاتحاد البرلماني الدولي بمرور ٢١ عاماً على اعتماد الإعلان العالمي للديمقراطية و١١ عاماً على اليوم الدولي للديمقراطية. وكان ذلك اليوم فرصة لتأكيد التزام الاتحاد البرلماني الدولي بحماية الديمقراطية والنهوض بها واستعراض حالة الأنظمة الديمقراطية حول العالم. وقد نظّمت عشرات البرلمانات فعاليات لتسليط الضوء على أهمية الرقابة بوصفها محور احتفالات عام ٢٠١٨.

اليوم الدولي للعمل البرلماني

في مقابل اليوم الدولي للديمقراطية، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٣٠ حزيران/يونيو يوماً دولياً للعمل البرلماني وهو تاريخ إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٨٨٩. وسيتيح هذا اليوم الفرصة للاحتفال بالبرلمانات بوصفها ركيزة الديمقراطية وبصفتها مؤسسات مكرسة لتحسين حياة الشعوب التي تمثّلها.

التقرير والمؤتمر العالمي بشأن البرلمان الإلكتروني

استناداً إلى دراسة استقصائية شملت ١١٤ برلماناً و١٦٨ برلماناً، أكد التقرير العالمي بشأن البرلمان الإلكتروني الذي يصدر كل عامين أن التكنولوجيات الرقمية باتت مرسخة في غالبية البرلمانات بممارسات إدارية وتكنولوجية محددة بوضوح. ويبيّن التقرير أيضاً أن استخدام وسائل المراسلة الفورية قد شهد زيادة كبيرة إلى جانب وسائل التواصل الاجتماعي.

وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن غالبية البرلمانيين، بغض النظر عن سنهم، «متصلون» عبر هاتف ذكي أو لوحة ذكية. وأفاد البرلمانيون المشاركون في الدراسة باستخدام مجموعة واسعة من شبكات التواصل الاجتماعي مع بقاء البريد الإلكتروني أكثر أدوات التواصل استخداماً. ومن المرجح أكثر أن ينشئ البرلمانيون محتوياتهم الخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي عن المواقع الإلكترونية أو المدونات حيث يؤدي الموظفون البرلمانيون دوراً أكبر.

الأدوات الرقمية الأولى

للتواصل مع الجمهور (الرود = ١٦٨)

١٥%	يوتيوب	٧٤%	البريد الإلكتروني
١٣%	إنستغرام	٦٧%	فيسبوك
١١%	آخر	٥٤%	واتساب
٩%	مدونة	٤٠%	تويتر
٤%	سناپشات	٣٣%	المواقع الإلكترونية

المصدر: التقرير العالمي بشأن البرلمان الإلكتروني لعام ٢٠١٨

وقد ركز المؤتمر العالمي بشأن البرلمان الإلكتروني لعام ٢٠١٨ على سبل دعم التكنولوجيا للابتكار في العمليات البرلمانية بوصفها حافزاً لتحديث الثقافات وتغييرها وزيادة الشفافية وتعزيز التمثيل الفعال. وحضر المؤتمر ٢٥٠ مشاركاً من ٦٠ برلماناً تبادلوا سبلاً ابتكارية لصون الأنظمة الديمقراطية والبرلمانات في المستقبل. وأثبتت العروض البرلمانية الحيوية والجلسات «الهامشية» مدى حجم وعمق المبادرات الرقمية في البرلمانات.

العام المقبل

تشمل المشاريع الرئيسية لمواصلة تعزيز البرلمانات في عام ٢٠١٩ إعداد النواتج الجديدة التالية:

المعايير الدولية للبرلمانات الديمقراطية

من أجل توحيد وتعزيز كل المعايير التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي؛ وستكون مشفوعة بمبادئ توجيهية وأدوات أخرى لمساعدة البرلمانات على الامتثال لها.

مؤشرات البرلمانات الديمقراطية

من أجل توفير أداة وحيية وشاملة وموثوق بها تستخدمها البرلمانات في تقييم قدراتها العامة وأدائها العام فيما يخص معايير الاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه، فضلاً عن تقدمها في تحقيق الغايتين ٦-١٦ و ٧-١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

الرقابة البرلمانية: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي

من أجل مساعدة البرلمانات في تعزيز دورها الرقابي وقدرتها على مساءلة الحكومات بناء على التوصيات الواردة في التقرير البرلماني العالمي.

مركز الابتكار في البرلمان

من أجل مساعدة البرلمانات في تبادل المعارف والخبرات باستخدام التكنولوجيات والأدوات الرقمية، بما في ذلك إطلاق مؤشر الابتكار - وهو منشور إلكتروني ربع سنوي - ودليل وسائل التواصل الاجتماعي الجديد.

دليل المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات

إطلاق دليل للتنمية البرلمانية الذاتية.



الهدف ٢

تعزيز المساواة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة

يعدُّ الاتحاد البرلماني الدولي من المنظمات الرائدة في مجال تمكين المرأة كما يتضح من هذا الهدف الاستراتيجي الثاني. ووفقاً لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي، لم تبلغ نسبة البرلمانيات حول العالم سوى ٢٤ بالمئة في عام ٢٠١٨ ما يعادل زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٧. ومن العوائق التي تثني النساء عن الترشح للمناصب العنف القائم على الجنس. ففي عام ٢٠١٨، كشفت دراسة جديدة، أعدها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، عن مستويات مثيرة للقلق من التمييز الجنسي والإساءة والعنف ضد النساء في البرلمانات في جميع أنحاء أوروبا. وأكدت هذه الدراسة الإقليمية النتائج الرئيسية لدراسة عالمية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٦.



من البيانات إلى العمل

يظل الاتحاد البرلماني الدولي المصدر العالمي الرئيسي للبيانات المتعلقة بالمرأة في البرلمان، وتستشهد به غالباً وسائل الإعلام، وتستخدم بياناته في إرشاد السياسات التي تشجع مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وتقدم **منصة بارلاين الجديدة**، وهي منصة البيانات المفتوحة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات، مجموعة واسعة من البيانات المتعلقة بالمرأة في الحياة السياسية وتعدّ مصدراً فريداً للبيانات التاريخية المتعلقة بالمرأة في البرلمانات الوطنية منذ عام ١٩٤٥.

ويتمتع الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً ببايع طويل في دعم العمل البرلماني لتعزيز مشاركة المرأة. ففي عام ٢٠١٨ مثلاً، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان بنن مؤتمراً لتعزيز الوعي والحوار بين الأطراف المعنية من الدوائر السياسية والمجتمع المدني. وإذ تشكل النساء ٧,٢ بالمئة فقط من أعضاء البرلمان وفي ظل الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٩، أولت البلاد أولوية عالية للإصلاح القانوني من أجل تحسين تمثيل المرأة في البرلمان.

«لا يمكن لبرلماننا، بصفته عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي، أن يتحمل هذه النسبة المتدنية

لمشاركة النساء»

أدريان هونجبدجي، رئيس البرلمان، بنن

وفي موريتانيا، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي

شبكة البرلمانيات الموريتانيات على تنظيم

مناقشات محلية في جميع أنحاء البلاد في

عشية الانتخابات البرلمانية لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي الاجتماعات العامة التي بُثت عبر وسائل الإعلام الوطنية، ناقشت البرلمانيات مع المجتمعات المحلية قيمة زيادة مشاركة النساء في البرلمان وشجعن النساء على الإدلاء بصوتهن. ومع ذلك، لم يرشح سوى عدد قليل من الأحزاب السياسية مرشحات لشغل مناصب يمكن الفوز بها، فانخفضت المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام مقارنة بانتخابات عام ٢٠١٣. ولا شك في أنه لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود في هذا المجال.

وبعد الدعم الذي قدمه الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٧ لتنظيم «قوافل» إعلامية في جميع أنحاء البلاد من أجل تعزيز حقوق المرأة، أنشأت شبكة البرلمانيات الموريتانيات صندوق دعم وأخرجت فيلماً مصوراً للتوعية باحتياجات النساء في المناطق الريفية.

وفي عام ٢٠١٨، واصل الاتحاد البرلماني الدولي دعم الائتلافات البرلمانية النسائية في **موريتانيا وتنزانيا** والبرلمانيات المنتخبات حديثاً في **تركيا**. أما في تنزانيا، فقد ساعد الاتحاد البرلماني الدولي في وضع برنامج توجيهي للبرلمانيات. وأما في تركيا، فقد نظّم بعد انتخابات عام ٢٠١٨ حلقة تدريبية للبرلمانيات المنتخبات حديثاً بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

استخدام أدوات الاتحاد البرلماني الدولي لجعل البرلمانات أكثر مراعاة لقضايا الجنسين

خلال هذا العام، استخدمت جورجيا وناميبيا والمملكة المتحدة مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي من أجل تقييم مراعاة المنظور الجنساني في برلماناتها (البرلمانات: تقييم مراعاة الجندر).

وأدى التقييم الذاتي في **جورجيا** إلى مناقشة التغييرات اللازمة في الإطار القانوني لزيادة مشاركة المرأة ومنع أعمال التحرش والمضايقة الجنسية في البرلمان.

وفي **ناميبيا**، كشف التقييم الذاتي عن تطورات إيجابية مثل الدور البارز للنساء في المناصب العليا في البرلمان، ومجالات التحسين مثل المنظور الجنساني المحدود في بيئة العمل والميزانية؛ ونقص تمثيل النساء في المجلس الأعلى للبرلمان والحاجة إلى تعزيز الائتلاف البرلماني النسائي في المجلس الأدنى من البرلمان.

وفي **المملكة المتحدة**، ييسر الاتحاد البرلماني الدولي إجراء تدقيق لمراعاة المنظور الجنساني في البرلمان. وخلص هذا التدقيق إلى وجود تقدّم منتظم مع التحذير من تزايد التهديدات الجسدية الموجهة إلى المرشحات عبر الإنترنت. ودعا إلى اتخاذ تدابير عملية لوقف أعمال التسلّط والمضايقة التي تتعرض لها الموظفات، كما كشف تقرير Dame Laura Cox في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

مظاهرة في شبلي خلال اليوم الدولي للقضاء
على العنف ضد المرأة.

AFP/Martin Bernetti ©

وبعد إجراء تقييم ذاتي لمراعاة المنظور الجنساني في عام ٢٠١٦، قدّم برلمان كينيا تقريراً عن الخطوات اللاحقة المتخذة، بما في ذلك إنشاء مركز لتنسيق الشؤون الجنسانية على مستوى الإدارة العليا، ووضع سياسة لمكافحة التحرش، وتعيين أول نائبة كاتب في المجلس الأدنى.

تكثيف مكافحة عدم المساواة والتمييز

في كينيا، اجتمع أعضاء البرلمان ، رجالاً ونساءً، في حلقة دراسية نظمها الاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة أحدث استعراض قطري أجرته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وركزوا على العجز المستمر عن اعتماد قانون يكفل ثلث مقاعد البرلمان على الأقل

«ساهمت هذه الندوة، التي تمّ فيها تبادل التجارب فيما بين غانا وإيطاليا وأوغندا، في فتح أعيننا على ما يمكن للبرلمان وأعضائه فعله حقاً وما ينبغي لهم القيام به من أجل الإشراف على العمل الحكومي في مجال المساواة بين الجنسين.»

للنساء عملاً بأحكام دستور عام ٢٠١٠. ومن بين المجالات الأخرى المثيرة للقلق الصحة الجنسية والإنجابية وعدم القدرة على كبح وفيات الأمهات في ظل الإطار القانوني الحالي والسياسات الحالية. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي دعم برلمان كينيا في جهوده الرامية إلى المواءمة بين برامج البلد وإطارها القانوني واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفضلاً عن ذلك، نُظمت ندوة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إبّان الدورة ١٣٩ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي. وركزت هذه الندوة على تمكين المرأة اقتصادياً وجمعت برلمانيين وبرلمانيات من ١٥ دولة في أفريقيا والأمريكتين والمنطقة العربية ومنطقة المحيط الهادئ. وناقش المشاركون العقبات التي تحول دون التنفيذ الفعال للتشريعات في مجالات الميراث وملكية الأراضي، وكيفية ضمان انتفاع الفتيات بالتعليم على نحو أفضل. **مشارك في ندوة بكينيا**

ونُظمت ندوة عن أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين في الإسكندرية (مصر) حيث ناقش رجال ونساء من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسائل المساواة بين الجنسين والتكافؤ بين الجنسين في البرلمانات العربية؛ وسبل تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التشريعات والسياسات الوطنية؛ والتدابير اللازمة لإنهاء العنف ضد المرأة.

وفي إطار الاجتماعات والفعاليات البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي التي نُظمت بالتزامن مع دورة لجنة وضع المرأة، ناقش ١٤٠ برلمانياً من جميع أنحاء العالم كيف يمكن للبرلمانات أن تشجع المزيد من النساء والفتيات الريفيات على المشاركة في عملية صنع القرار وكيف يمكن للتشريعات المساعدة في تمكينهن. ونظر المشاركون في الاستراتيجيات المحتملة للتخفيف من آثار تغير المناخ على النساء والفتيات اللائي يعشن في المناطق الريفية.

◀▶ العام المقبل

في عام ٢٠١٩، ستشمل أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي إعداد التقرير السنوي عن المرأة في البرلمان، بناءً على انتخابات العام السابق؛ والخريطة التي تصدر كل عامين بشأن المرأة في الحياة السياسية؛ وإرشادات عن كيفية الحفاظ على برلمانات خالية من أعمال المضايقة والعنف القائمة على الجنس.

وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي دعم البرلمانات الوطنية، كما هو الحال في بنن وبوتسوانا وكولومبيا وجيبوتي ومالي وتركيا، في جهودها الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة من خلال تنظيم حلقات دراسية وعمليات تدقيق وعمليات تقييم ذاتية.

دراسة إفرادية

ضرب المثل: تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاتحاد البرلماني الدولي

انضم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً إلى المجلس الاستشاري العالمي للشبكة الدولية لمناصري قضايا الجنسين (IGC)، وهي منظمة تعمل على النهوض بالمساواة بين الجنسين في العلاقات الدولية. والاتحاد البرلماني الدولي هو أيضاً أحد رؤساء الفريق المعني بأثر التمثيل والتابع للشبكة الدولية لمناصري قضايا الجنسين إلى جانب بعثة السويد الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف وإحدى المنظمات المؤسسة للشبكة وهي منظمة Women@TheTable.

وفي عام ٢٠١٨، قاد الاتحاد البرلماني الدولي والفريق المذكور آنفاً إعداد مجموعة أدوات لإقامة «جمعيات مراعية للمنظور الجنساني» استناداً إلى أفضل الممارسات الحالية الموصى بها. والجمعيات المراعية للمنظور الجنساني هي البرلمانات التي تعزز المساواة في المشاركة وصنع القرار؛ وتهيئ بيئة شاملة وخالية من المضايقات ومراعية للظروف الأسرية؛ وتنهض بالمساواة بين الجنسين في مدولاتها وقراراتها.

وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي جهوده الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عام ٢٠١٩. وستقوم مجموعة الشراكة بين الجنسين، التابعة للاتحاد البرلماني الدولي والمؤلفة من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي والمكلفة بمراقبة المساواة بين الجنسين، بوضع مدونة سلوك لجمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. وستعزز تلك المدونة العقوبات الحالية المفروضة على الوفود غير المتوازنة جنسياً مع توفير حوافز للوفود المتوازنة جنسياً.

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة

في عام ٢٠١٨، نشر الاتحاد البرلماني الدولي أول تقرير من سلسلة التقارير الإقليمية الخاصة بالعنف ضد المرأة في البرلمان بالتعاون مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وكشف هذا التقرير أن ٨٥ بالمئة من البرلمانيات في أوروبا تعرضن للعنف النفسي في البرلمان؛ وأن البرلمانيات دون سن الأربعين أكثر تعرضاً لأعمال التحرش والمضايقة؛ وأن الموظفات البرلمانيات يتعرضن للعنف الجنسي أكثر من النواب؛ وأن معظم البرلمانات تفتقر إلى الآليات التي تمكّن النساء من الإبلاغ عن تلك الحوادث. واستندت هذه الدراسة المشتركة إلى مقابلات مستفيضة مع ١٢٣ امرأة من ٤٥ بلداً أوروبياً. وانقسمت المشاركات إلى ٨١ نائبة و٤٢ موظفة برلمانية.

وقالت أكثر من ٨٥ بالمئة من المجيبات إنهن تعرضن للعنف النفسي؛ وتلقت أكثر من ٤٧ بالمئة تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب خلال فترة ولايتهن البرلمانية، وتعرضت ٦٨ بالمئة لتعليقات جنسية. وأفادت ٢٥ بالمئة من البرلمانيات المشاركات في الدراسة بأنهن تعرضن للتحرش الجنسي على يد برلمانيين ذكور من أحزابهن أو أحزاب المعارضة. وكُشف أن وسائل التواصل الاجتماعي هي القناة الرئيسية للتهديد مع تعرض ٥٨ بالمئة من المجيبات لهجمات جنسية عبر الشبكات الاجتماعية. وكانت البرلمانيات والناشطات في مجال مكافحة عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة يتعرضن غالباً لهجمات مركزة.

وأظهرت الدراسة أيضاً معدلاً مثيراً للقلق من أعمال المضايقة والتسلط على الموظفات البرلمانيات في أوروبا، حيث تعرضت ٤١ بالمئة من الموظفات البرلمانيات اللواتي أجريت مقابلات معهن للتحرش الجنسي في محل العمل. وفي ٦٩ بالمئة من الحالات، كان الجنان من البرلمانيين الذكور. وتابعت الدراسة وأكدت نتائج الدراسة التاريخية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٦ والتي كشفت عن ارتكاب أعمال مضايقة واسعة النطاق على أساس الجنس في البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وبعد دراسة عام ٢٠١٦، ساهم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في إعداد تقرير عن العنف ضد النساء والفتيات عبر الإنترنت قدّمه مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف ضد المرأة في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيو ٢٠١٨.

وبات أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة يستشهدون بدراسة الاتحاد البرلماني الدولي في ملاحظاتهم الختامية على الدول التي توصي باتخاذ إجراءات للحد من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

وتجري بعض البلدان (نيوزيلندا وإيرلندا) بحوثها الخاصة، بناءً على منهجية الاتحاد البرلماني الدولي، لمكافحة العنف القائم على الجنس في برلماناتها. وفضلاً عن ذلك، تلقى الاتحاد البرلماني الدولي طلبات للحصول على معلومات لإجراء تحقيقات في برلمانيي سويسرا واليابان.

رئيسة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ليليان موري باسكييه، ورئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، غابرييلا كوفاس، أثناء إطلاق الدراسة المشتركة بين المنظمين.
IPU/Pierre Albouy ©





الهدف ٣

حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

يبيّن الهدف ٣ المكانة الفريدة للاتحاد البرلماني الدولي بوصفه مدافعاً عن عدد متزايد من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم ممن يتعرضون للإساءة أو سوء المعاملة أو حتى الموت لمجرد أداء وظائفهم. وفي عام ٢٠١٨، عالجت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين عدداً غير مسبوق من حالات البرلمانيين المعرضين للخطر ولكنها حلت أيضاً العديد من القضايا التي طال أمدها. وشمل ذلك قضية أنور إبراهيم، نائب رئيس وزراء ماليزيا السابق، الذي أفرج عنه أخيراً. وفضلاً عن ذلك، شهد عام ٢٠١٨ أمثلة واعدة للانخراط البرلماني الوطني في مجال حقوق الإنسان، وزيادة تضافر الجهود بين مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والبرلمانات بفضل تدخلات الاتحاد البرلماني الدولي.



عدد قياسي من الانتهاكات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان للبرلمانيين في عام ٢٠١٨

يواجه البرلمانيون حول العالم كل عام أعمالاً انتقامية بسبب رفع أصواتهم نيابة عن ناخبهم. وقد عالجت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ٥٦٤ قضية في عام ٢٠١٨، وهو أكبر عدد تعالجه منذ إنشائها قبل ٤٠ عاماً وضعف العدد الذي عالجه منذ خمس سنوات أو يكاد.

وفي ظل تصاعد الأنظمة الاستبدادية في بعض البلدان، يتعرض المزيد من الأشخاص الذين ينددون بانتهاكات حقوق الإنسان لذلك النوع من الانتهاكات. وإلى جانب الضحايا من الصحفيين وممثلي

المجتمع المدني، يُستهدف البرلمانيون الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير ومساءلة أصحاب السلطة. وللتهجمات على البرلمانيين تداعيات تتجاوز الأفراد المعنيين إذ إنها تهدد أسس الديمقراطية نفسها. ومن ثم، فإن الدفاع عن البرلمانيين أمر بالغ الأهمية لضمان حسن سير العمل في البرلمان والديمقراطية.

«إن انتهاك حقوق الإنسان للبرلمانيين تهديد واضح وصريح للديمقراطية. ولذلك يجب علينا، نحن البرلمانيون، أن ندافع عن الحريات ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان الخاصة بجميع الناس. ومن ثم، فإن انتهاك حقوق الإنسان لأي برلماني دليل واضح على وجود خلل في أي بلد ديمقراطي. إذ يتعين أن يكون البرلمانيون قادرين على أداء ولاياتهم دون عائق أمام تمثيلهم لناخبهم حق التمثيل»

غابرييلا كوفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

وفي عام ٢٠١٨، باتت اللجنة تشعر بقلق متزايد إزاء وضع نواب المعارضة في كمبوديا وتركيا وفنزويلا. وقد طلبت إيفاد بعثات إلى تلك البلدان دون جدوى، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى رفض السلطات الوطنية منحها التراخيص اللازمة. وبالمثل، رُفضت طلبات زيارة بيلاروسيا والفلبين والنيجر أو ظلت دون إجابة.

واعتمدت اللجنة عدداً أكبر من القرارات في عام ٢٠١٨ مقارنةً بعام ٢٠١٧، حيث صدر ٥٦ قراراً جديداً بشأن ٤٣١ برلمانياً في ٧٦ بالمئة من إجمالي عدد القضايا المعروضة على اللجنة. وارتفع عدد جلسات الاستماع مع الوفود البرلمانية ومقدمي الشكاوى خلال جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي إلى ٢٠ جلسة.

وواصلت اللجنة توطيد تعاونها مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. وحافظت على اتصال منتظم مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والعديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة (كمبوديا وإريتريا)، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة، وبعثات حفظ السلام في البلدان المعنية. وإضافة إلى ذلك، تدخلت اللجنة بصفة طرف ثالث في قضية تتعلق بتركيا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وعملت عن كثب في عدة مناسبات مع منظمة العفو الدولية ومنظمة «هيومان رايتس ووتش» وجمعية البرلمانيين المعنيين بحقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

رئيس ملديف، إبراهيم محمد صليح، قضية سابقة نظرت فيها لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين.
AFP/Ahmed Shurau ©

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

في عام ٢٠١٨، توصلت اللجنة إلى تسويات مرضية لصالح ١٥ برلمانياً حالياً وسابقاً. وكان من أبرز تلك القضايا الإفراج عن أنور إبراهيم، نائب رئيس وزراء ماليزيا السابق، مما مكّنه من العودة إلى الحياة البرلمانية. وقد حُققَت هذه النتيجة بعد سنوات من الضغط من أجل إطلاق سراحه، وبخاصة بعد أن شكك مراقبو الاتحاد البرلماني الدولي في نزاهة محاكمته في عام ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، أغلقت اللجنة قضايا ١٢ برلمانياً آخر من ماليزيا بعد إسقاط التهم الموجهة إليهم بموجب قانون التجمع السلمي. وفي كولومبيا، أغلقت قضية بييداد كوردوبا التي طال أمدها بعد رفع الحظر المفروض عليها في عام ٢٠١٠ والذي كان يمنعها من شغل أي منصب عام.

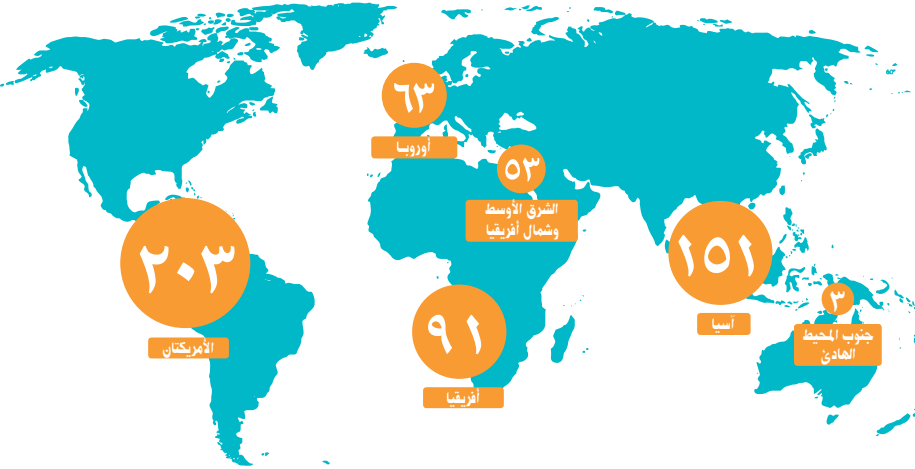
وفضلاً عن ذلك، أُحرز تقدم كبير في العديد من القضايا الأخرى. فقد أوفد الاتحاد البرلماني الدولي بعثة إلى ملديف في شباط/فبراير ٢٠١٨ عندما أعلنت حالة الطوارئ في البلد. وكشف تقرير هذه البعثة عن المحنة الشديدة التي يمر بها العديد من البرلمانيين. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اعتمدت توصيات التقرير على نطاق واسع، بما فيها إعادة ١٢ برلمانياً ممن أسقطت ولاياتهم ظلماً إلى مناصبهم. وتابعت اللجنة عن كثب قضية الرئيس المنتخب حديثاً إبراهيم محمد صليح. ومن المستجدات الإيجابية أيضاً إلغاء البرلمان قانون صدر في عام ٢٠١٦ وأعاد تجريم التشهير في ملديف. إذ رأى العديد أن هذا القانون الذي أجاز فرض غرامات كبيرة وعقوبات بالسجن على الصحفيين والبرلمانيين المدانين بتهمة التشهير كان مقيداً بشكل مفرط للحق في حرية التعبير.

وفي زامبيا، أغلقت اللجنة ملف قضاياها في البلد ثم ساعد الاتحاد البرلماني الدولي برلمان زامبيا على مراجعة قانون النظام العام من أجل مواءمته تماماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

انتهاك حقوق الإنسان للنواب - ٢٠١٨

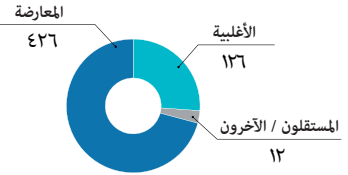
عدد القضايا التي نظرت فيها لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين

٥٦٤ نائباً
في ٤٣ بلداً



أكثر الانتهاكات شيوعاً

- ١ التعليق غير المبرر للولاية البرلمانية وإسقاطها
- ٢ غياب المحاكمة العادلة والإجراءات الجائرة الأخرى
- ٣ انتهاك حرية التعبير
- ٤ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى



ولا ديمقراطية من دون احترام حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية الفكر والتعبير والحق في الحياة والحرية والمساواة والمشاركة في الحكومة.

ويتعاون الاتحاد الدولي مع البرلمانات لضمان وفاتها بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان.

لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين مصدر فريد لحماية وإنصاف النواب المقتولين أو المهاجمين أو المهددين أو المسجونين بسبب آرائهم أو اختلافهم السياسي.

وإذا لم يتمكن النواب من أداء عملهم بأمن وسلام ومن دون خوف، فلا يمكن ضمان أداء البرلمان دوره في حماية حقوق الإنسان والحريات السياسية للمجتمع ككل.



www.ipu.org
www.ipu.org/our-work/human-rights
postbox@ipu.org

«الديمقراطية هي النظام الوحيد الذي يوفر منبراً للتعبير عن وجهات النظر المتعارضة. ويتيح ذلك منفذاً «للمشاعر المكبوتة» بما يحد من خطر نشوب صراعات عنيفة ويصون حق كل فرد في حرية التعبير.»

مارتن شونغونغو

الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ورئيس الدورة الثانية

لمنتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

البرلمانات تدافع عن حقوق الإنسان

طوال عام ٢٠١٨، شجّع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على المشاركة في أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والاستعراض الدوري الشامل، والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة التي تشرف على تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان.

وتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على إعداد تقرير موضوعي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن دور البرلمانات في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وقُدِّم التقرير إلى المجلس في شهر حزيران/يونيو. فضلاً عن ذلك، نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، حلقة عمل ليوم واحد لفائدة أعضاء لجان حقوق الإنسان البرلمانية من أجل تبادل أفضل الممارسات ومناقشة سبل تحسين تأثير عملهم وفعاليتهم.

وقام رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتعيين الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي رئيساً للدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون الذي عُقد في جنيف خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقد ركزت الدورة حصراً على دور البرلمانات في النهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون وحمايتهما. وشارك في الدورة ما يزيد على ٦٠ برلماناً عضواً فضلاً عن ممثلين للدول ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

دراسة إفرادية

أمثلة لأحدث الآثار التي أحدثتها لجان حقوق الإنسان البرلمانية

ألغت بوركينا فاسو عقوبة الإعدام في حزيران/يونيو ٢٠١٨ تماشياً مع توصية الاستعراض الدوري الشامل الصادرة في شهر أيار/مايو ٢٠١٨. وأدت اللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان دوراً محورياً في حشد الدعم العام للقرار ولا سيما عن طريق التواصل مع الجماعات الدينية وقادتها.

المملكة المتحدة: أدت اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان دوراً رئيسياً في لفت انتباه الحكومة إلى «فضيحة Windrush» ومساءلتها عنها. وكان لها دور محوري في الضغط على الحكومة من أجل التصديق على اتفاقية اسطنبول بشأن العنف ضد المرأة.

الدفاع عن حقوق الطفل

واصل الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٨ التعاون مع البرلمانات من أجل حماية حقوق الطفل، ولا سيما مكافحة الاتجار بالأطفال وعملهم. وقد التزم البرلمانيون باتخاذ إجراءات عملية خلال ندوة وطنية عُقدت في شهر آذار/مارس ببوركينا فاسو شملت تدابير للتوعية بعمل الأطفال في مواقع التنقيب عن الذهب واعتماد قوانين صارمة ضد الاتجار بالأطفال. وخلال ندوة إقليمية عُقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بنيجيريا، قرر البرلمانيون التابعون للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة الشؤون الاجتماعية والجنسانية التابعة للجماعة ذاتها الاجتماع بانتظام لتنسيق الإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار بالأطفال وعمل الأطفال. وأوصى البرلمانيون بوضع إطار قانوني مشترك لمكافحة الاتجار بالأطفال وعمل الأطفال في المنطقة.

الدفاع عن اللاجئين

شهد عام ٢٠١٨ اهتماماً كبيراً بوضع اللاجئين حول العالم. وفي إطار شراكة مستمرة، نشر الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين [كتيباً للبرلمانيين بشأن حماية اللاجئين ونظم اللجوء الحكومية](#) بمناسبة عقد الدورة ١٣٨ للجمعية. وكان هذا الكتيب يتماشى مع الموضوع العام للجمعية بشأن الهجرة واللاجئين. ونظمت حلقة عمل للبرلمانيين بشأن اللاجئين قُدمت أمثلة عملية للعمل البرلماني في مجال إدارة أزمات اللاجئين بشكل أفضل.

وواصل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً تعبئة المجتمع البرلماني لصالح اللاجئين عديمي الجنسية. إذ يعاني ١٠ ملايين نسمة تقريباً حول العالم من انعدام الجنسية، مما يحرمهم من حقوق أساسية مثل الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية. ومع ذلك، فإن حل هذه المشكلة بسيط نسبياً عن طريق إدخال بعض التغييرات في القوانين والممارسات على الصعيد الوطني. وقد أعد الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين [كتيباً](#) آخر للبرلمانيين بشأن الممارسات الجيدة في قوانين الجنسية لمنع حالات انعدام الجنسية والحد منها.

دعم حرية التعبير

أطلق الاتحاد البرلماني الدولي، بشأن الدورة ١٣٩ لجمعية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر، كتيباً جديداً بعنوان «[حرية التعبير للبرلمانات وأعضائها: الأهمية ونطاق الحماية](#)». ويتناول هذا الكتيب الحماية المحددة التي يحتاجها البرلمانيون لأداء عملهم دون خشية الأعمال الانتقامية. وينظر في سبل قيام البرلمانيين بوضع إطار تشريعي يحمي حق الجميع في حرية التعبير تماشياً مع المعايير الدولية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد ٧٠ عاماً

احتفل الاتحاد البرلماني الدولي، في الدورة ١٣٩ لجمعية، بمرور ٧٠ عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتنظيم معرض وحلقة نقاش؛ واعتماد بيان علني أكد فيه البرلمانيون تعهدهم بالالتزام بالإعلان العالمي وقيمه ومبادئه؛ وتحديد تدابير عملية لجعل التمتع الكامل بحقوق الإنسان حقيقة واقعة للجميع.

«لم يتغير الإنسان على مدى ٧٠ عاماً: فكلنا يريد أن يُعامل بكرامة وأن يعيش في مجتمعات آمنة وسلمية ومزدهرة حيث يمكننا أداء دورنا في إدارة شؤون حياتنا. ولذلك يظل الإعلان وجيهاً لنا جميعاً ويبقى مقياساً معاصراً لأذن الجميع يريدون أن يتمتعوا هم وغيرهم بالحقوق المكرسة فيه.»

آن كلويد

عضو في مجلس العموم البريطاني،

والمكلفة بإعداد مشروع البيان للاحتفال باعتماد الإعلان العالمي

◀▶ العام المقبل

سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي، خلال عام ٢٠١٩، في الدفاع عن المجتمع البرلماني وتعبئته لدعم البرلمانيين الذين تعرضت حقوقهم الإنسانية للتهديد. وسيركز على أنشطة بناء القدرات لزيادة دور البرلمانات ولجان حقوق الإنسان التابعة لها كحماية لحقوق الإنسان ولا سيما عن طريق وضع مجموعة أدوات للتقييم الذاتي للبرلمانات في مجال حقوق الإنسان. وسيتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع الهيئات الرئيسية المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، مع توشي نهج تعاوني مماثل لما أقامه مع البرلمانات الوطنية ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.



الهدف ٤ المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن

كرس الاتحاد البرلماني الدولي نفسه منذ إنشائه لبناء السلام. ومن هذا المنطلق، يعدّ الهدف ٤ القلب النابض للمنظمة. وإذ يتزايد تأثير تغير المناخ ونقص المياه ونزوح السكان وانتشار الأسلحة والإرهاب على السلام والأمن، فإن للبرلمانات دور محوري في إيجاد حلول وطنية للمشكلات العالمية. وفي عام ٢٠١٨، اعتمدت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع قراراً بشأن الحفاظ على السلام، مع التشديد على أن السلام والأمن ليسا من القضايا السياسية التي يحسمها غياب العنف والحرب فقط وإنما هي مسألة تحرر من الخوف. ويواصل الاتحاد البرلماني الدولي، بعد ١٣٠ عاماً من إنشائه، توفير منتدى كتوم للحوار وبناء السلام، كما تجلّى ذلك في عام ٢٠١٨ خلال المحادثات التي استضافها الاتحاد البرلماني الدولي بين الكوريتين.



يمكن للبرلمانات المساهمة مساهمة كبيرة في الحفاظ على السلام

شارك الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه شريكاً لمبادرة «أسبوع جنيف للسلام» السنوية، في استضافة حدثين خلال احتفالات عام ٢٠١٨. وقام الحدث الأول، المعقود تحت شعار «أصوات حيوية وشراكات للحفاظ على السلام»، بتسليط الضوء على نهج مختلفة لتمكين الأصوات المحلية والمهمشة في عملية بناء السلام. وأوضح كيف يمكن للبرلمانات أن تكون القوة الدافعة لضمان إقامة منتدى حوار شامل.

وأما الحدث الثاني، فقد عُقد تحت شعار «الحوار بين الأديان لمنع النزاعات وحلها» وناقشت خلاله مجموعة متنوعة من الزعماء الدينيين والبرلمانيين كيف يمكن للحوار بين الأديان أن يكمل صنع السلام العلماني. وعزز الحدث إعلان سانت بطرسبرغ بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، الذي أقرته الجمعية ١٣٧ للاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٧.

وخلال الجمعية ١٣٩، واصل الاتحاد البرلماني الدولي الترويج لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ من خلال تنظيم حلقة نقاش حول مكافحة العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واستلهاماً بجائزة نوبل للسلام التي مُنحت في عام ٢٠١٨ للدكتور دينيس موكونغي، وهو طبيب كونغولي يعالج ضحايا الاغتصاب في فترات الحروب، ناقش الحاضرون استخدام الاغتصاب أداة للحرب في النزاعات المعاصرة وكذلك النمط المقلق للانتهاكات التي يرتكبها عناصر حفظ السلام وعاملو الإغاثة في الميدان. ودعا المشاركون إلى رسم خارطة طريق للعمل، تشمل جلسات إعلامية برلمانية بشأن عمليات السلام وعمليات تقييم منتظمة للتشريعات الوطنية المتعلقة بالجرائم الجنسية التي يرتكبها المواطنون أثناء عملهم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

واستمر الاتحاد البرلماني الدولي في تلقي طلبات مساعدة من البرلمانات التي تمر بأزمات، ومنها **بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ومدغشقر**، وقدم عدة توصيات لمساعدتها في أداء دورها التوفيق. وتضمن الدعم توصيات بشأن موضوعات تتراوح بين وضع خرائط طريق لإحلال السلام بفعالية وتنظيم جلسات استماع برلمانية عن شؤون السلام.

وعُقد اجتماع عام ٢٠١٨ للجنة المعنية بشؤون الشرق الأوسط في فترة تشهد توترات شديدة في المنطقة. وقد استمع أعضاء اللجنة إلى مواقف كل من البرلمانيين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس. وناقشت اللجنة أيضاً مشروع قانون الدولة القومية الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في تموز/يوليو ٢٠١٨ وقرار الولايات المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١٨ إنهاء تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وخلصت اللجنة إلى ضرورة زيارة المنطقة في عام ٢٠١٩.

مشروع مشترك بين الكوريتين لإعادة ربط الطرق وسكك الحديد عبر الحدود.
Nurphoto/Seung-II Ryu ©

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

دور الدبلوماسية البرلمانية في التخفيف من حدة التوترات وحل النزاعات

سُلّطت أضواء الإعلام كلها على الاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس ٢٠١٨ عندما تصافح كبار السياسيين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا على هامش الجمعية ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في جنيف. وقد بدأت مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في عملية السلام الكورية منذ أن قام الأمين العام مارتن شونغونغ بزيارة كلا البلدين في عام ٢٠١٥ حيث التقى بوفود من الطرفين في إطار اجتماعات منفصلة ودون اتصال بينهما. وبعد ثلاث سنوات من الجهود المبذولة لفتح قنوات الاتصال والحفاظ عليها، تمكّن الاتحاد البرلماني من تيسير أول اجتماع ثنائي في عام ٢٠١٨.

وخلال الجمعية ١٣٩، التقت مجموعة ميسري الحوار بشأن قبرص بأعضاء مجلس النواب في جمهورية قبرص وممثلي الأحزاب السياسية القبرصية التركية. وأعرب الطرفان عن استعدادهما لمواصلة الحوار وأكدوا ضرورة استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. وشددوا على الفوائد التي تعود على جميع أهالي قبرص من إيجاد حل عملي وقابل للتطبيق لمشكلة قبرص، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة الوجيهة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه.

وعلى الرغم من الحرب الأهلية في اليمن، شارك وفد موحد في جمعيتي الاتحاد البرلماني ١٣٨ و١٣٩ من أجل تمثيل الفصيلين البرلمانيين لصنعاء وعدن.



العلم من أجل السلام

ركزت الجمعية ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي، بفضل أعمال لجانها جزئياً، على تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل الحوار والسلام. واعتمدت الجمعية بالإجماع وثيقة ختامية تبرز مسؤوليات البرلمانيين في تهيئة بيئة يسهم فيها العلم والتكنولوجيا والابتكار في السلام والتنمية ورفاه الإنسان. وخلال الجمعية، نظم الاتحاد البرلماني الدولي معرضاً للمعارف مع الشركاء الرئيسيين للجنة في إطار مبادرة «مدارس العلوم من أجل السلام» التي تهدف إلى مدّ الجسور بين أعضاء البرلمان وأعضاء المجتمع العلمي. وأفضت حلقة نقاش عُقدت حول الموضوع نفسه إلى أن اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع توصية بشأن إنشاء هيئة معنية بالعلوم والتعليم بصفقتها جزءاً أكثر انتظاماً من أعماله ولا سيما خلال الجمعيات.

«إننا نعتمد على العلوم والتكنولوجيا للحصول على بيانات عن العالم والأفراد، وقبل كل شيء عن الديناميات التي تحكم المجتمع من حيث علاقاته الداخلية وعلاقته مع البيئة. ومن ناحية أخرى، ترسم السياسة، بأوسع معنى لها، رؤية للعالم بناء على تقييم تلك البيانات.»

بيير فرديناندو كاسيني
الرئيس الفخري للاتحاد البرلماني الدولي

ضمان تنفيذ الالتزامات والمعاهدات الدولية

واصل الاتحاد البرلماني الدولي خلال عام ٢٠١٨، عن طريق لجنته الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدولي، النظر في الاستراتيجيات البرلمانية الرامية إلى نزع السلاح ومراقبته وعدم انتشاره. وسعيًا إلى توعية البرلمانيين بجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لنزع السلاح، «تأمين مستقبلنا المشترك»، الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٨، نظمت اللجنة مناقشة جماعية إبان الجمعية ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي. وقدم ممثلو مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح الركائز الرئيسية الثلاث لجدول الأعمال. وفي إطار المناقشة، دعا البرلمانيون إلى وضع المزيد من برامج نزع السلاح التي تركز على الإنسان، وكذلك المزيد من السياسات لإعادة تخصيص ميزانيات التسليح لمجالات مثل التعليم أو تغير المناخ.

وعلى مدى عام ٢٠١٨، أُجريت مناقشات مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن إمكانية مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي في تأمين التوقيعات والتصديقات اللازمة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

«إننا ندعو البرلمانات إلى ممارسة الضغوط اللازمة من أجل سن تشريعات لخفض تمويل مبادرات نزع السلاح النووي ومنع انتشاره لأنه من غير المقبول أن تنفق الدول مليارات الدولارات الأمريكية على بناء أسلحتها وجيشها عوضاً عن مكافحة الفقر المتزايد وعدم المساواة والظلم في العالم.»

سايسو موهاي
نائب من جنوب أفريقيا

دور البرلمانات في مكافحة الإرهاب

خلال العقدين الماضيين، أصبح الإرهاب مصدر قلق متزايد للمجتمع البرلماني العالمي. والبرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف هو خطة عمل يقودها أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بالاستناد إلى القرارات الاثني عشرة التي اعتمدها الجمعية بشأن مكافحة الإرهاب منذ عام ١٩٩٦. ويدعم البرنامج المشترك العمل البرلماني والعمل التشريعي الضروريين لتنفيذ قرارات واستراتيجيات الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن الإرهاب والتطرف العنيف؛ وتنفيذ الصكوك والالتزامات الدولية لمكافحة الإرهاب؛ وسد الثغرات في تنفيذ الصكوك القانونية وغيرها من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب؛ وتزويد البرلمانات بالأدوات والقدرة اللازمة في هذا المجال.

وفي عام ٢٠١٨، قام الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف التابع للاتحاد البرلماني الدولي - الذي يشرف على البرنامج المشترك - بتحديد أساليب عمله واعتماد

أنشطته وميزانيته. وفي الجمعية ١٣٩، أقرت الهيئات الرئاسية البرنامج المشترك ووسّع تكوين الفريق الاستشاري إلى ٢١ برلماناً عضواً ترشحها مجموعاتها الجغرافية السياسية على أساس الخبرة وعضوين يعينان بحكم المنصب (رئيس منتدى البرلمانيات ورئيس منتدى البرلمانيين الشباب). وفضلاً عن ذلك، ستقوم المؤسسات الشريكة الثلاث - وهي الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - بإضفاء طابع رسمي على تعاونها من خلال مذكرة تفاهم ثلاثية يُعتمد توقيعها في عام ٢٠١٩.

ونظّم الفريق الاستشاري أيضاً مناقشة جماعية إبان الجمعية ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي بشأن دور البرلمانات في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ولقد قدّمت شهادتا السيدة فالمتا بونو - وهي فتاة عُمرها ١٩ سنة اختطفها جماعة بوكو حرام - والسيد إيمرانا بوبا - وهو مؤسس تحالف الشباب ضد الإرهاب - صورة حية للمآسي الناتجة عن الإرهاب. وقد ناشد كل من السيدة بونو والسيد بوبا البرلمانيين أن يتخذوا الإجراءات اللازمة في هذا المجال وأن يكفلوا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

◀▶ العام المقبل

في عام ٢٠١٩، سينظّم البرنامج المشترك قمة برلمانية عالمية بالتعاون مع الأمم المتحدة فضلاً عن عدد من حلقات العمل الإقليمية والوطنية لبناء القدرات. وسيقوم أيضاً بإنشاء شبكة برلمانية عالمية ومنصة شبكية وتطبيق للأجهزة المحمولة.

الهدف ٥

تعزيز الحوار والتعاون فيما بين البرلمانات

الهدف الخامس من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢١-٢٠١٧ هو تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات، تماشياً مع أحد المبادئ الأساسية للمنظمة. وتوفر جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي فرصة فريدة للمجتمع البرلماني العالمي من أجل الالتقاء وتبادل الممارسات الجيدة وتحديد سبل العمل. وفي عام ٢٠١٨، اختتمت جمعيتا الاتحاد البرلماني الدولي النظاميتان بنتائج جوهرية تهدف إلى تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. وأنشأ الاتحاد البرلماني الدولي آلية إبلاغ جديدة لمتابعة تلك النتائج بفعالية ورصد وتشجيع تنفيذ القرارات وغيرها من المقررات المعتمدة إبّان اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي. ووفرت المنظمة أيضاً منصة في عام ٢٠١٨ للحوار بين الوفود البرلمانية التابعة للكوريتين وللبرلمانيين من البلدان التي تمر بأزمات سياسية (ولا سيما بوروندي وكمبوديا وملديف وفنزويلا واليمن).



تيسير الحوار البرلماني الدولي

الجمعية ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي

عُقدت الجمعية ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي، وهي أولى الدورتين المعقودتين في عام ٢٠١٨، في شهر آذار/مارس بجنيف مع مشاركة ممثلين عن ١٤٨ برلماناً وطنياً و٨ هيئات برلمانية إقليمية (أعضاء منتسبون) و٣١ مراقباً دائماً. وشارك نحو ١٠٠ رئيس برلمان ونائب رئيس برلمان. وخلال الجمعية، نظمت الوفود البرلمانية أكثر من ١٥٠ اجتماعاً ثنائياً - وهي اجتماعات تكون أقل تقيداً بالمراسم مقارنةً بالاجتماعات بين الوزراء ورؤساء الدول. ومن ثم، تتيح هذه الاجتماعات الثنائية للبرلمانيين التحدث بحرية مع نظرائهم من البرلمانات الأخرى لحل الخلافات المحتملة. فضلاً عن ذلك، عُقدت اجتماعات أيضاً بين المجموعات الجغرافية السياسية الستة العاملة في الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك بين مجموعات سياسية أخرى مثل اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وحركة «الدولية الاشتراكية»، والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وركزت المناقشة العامة للجمعية على المساعدة في بلورة المساهمة البرلمانية في اتفاقين عالميين بشأن الهجرة وحماية اللاجئين. وكان من بين المشاركين في تلك المناقشات رؤساء وكالات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية. وساهم أيضاً أكثر من ١٢٠ مشرعاً من ١١١ برلماناً عضواً منهم ٤٢ رئيس برلمان أو نائب رئيس برلمان وممثلون لخمس منظمات شريكة. وأبرزت العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات التي انبثقت عن المناقشات في الوثيقة الختامية.

الجمعية ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي

عُقدت الدورة الثانية للعام في تشرين الأول/أكتوبر في جنيف بمشاركة ١٤٥ برلماناً وطنياً. وكان رئيس برلمان أو نائب رئيس برلمان يتأس أكثر من ١٠٠ من الوفود الحاضرة. وشكلت النساء ٣٣ بالمئة من مجموع البرلمانيين الحاضرين وهي أعلى نسبة مسجلة حتى الآن. وشكل البرلمانيون الشباب دون سن الخامسة والأربعين ١٩ بالمئة من البرلمانيين المشاركين في هذه الدورة، وهي أول مرة تسجل فيها تلك الإحصاءات. وعُقد زهاء ٢٠٠ اجتماع ثنائي إبان الدورة.

وفي افتتاح الجمعية، قدمت السيدة فابيولا جيانوتي، المديرية العامة للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية عمل منظمتها التي تعدّ أكبر مختبر لفيزياء الجسيمات في العالم. واستمعت الجمعية أيضاً لعرض من ضيف خاص هو السيد هينك روجرز مؤسس مؤسسة Blue Planet (الكوكب

الأزرق) في هاواي ورئيسها التنفيذي. وناشد السيد روجرز البرلمانيين الانضمام إلى الجهود الرامية إلى تأمين كوكب مستدام وصحي للأجيال القادمة.

«كان الحدث الذي جمعنا خلال هذه الأيام لحظة مميزة من اللقاءات والحوارات البناء والتبادل المثمر بشأن القضايا الملحة التي تهتم الاتحاد البرلماني الدولي بشكل عام وشعوبنا بشكل خاص. وإن جعل الاتحاد البرلماني الدولي أداة لخدمة السلام والتنمية والديمقراطية يمكننا حقاً من المشاركة في إقامة عالم أكثر وثاماً وتناغمًا.»

موسى تمبين

النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية في مالي

وخلال الأيام الثلاثة للمناقشة العامة، أدلى ١٢٦ مندوباً من ١٠٧ برلمانات أعضاء ببيانات منهم ٣٨ رئيس برلمان أو نائب رئيس برلمان

فضلاً عن مندوبين من تسع منظمات شريكة. ولأول مرة، اشتملت المناقشة العامة على جزء مخصص للبرلمانيين الشباب سعيًا إلى إدماج منظور الشباب بطريقة منتظمة أكثر في مداورات الاتحاد البرلماني الدولي.

برلمانيون يحضرون جمعية الاتحاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
IPU/Pierre Albouy ©

وشاركت في معرض المعارف المرتبط بالموضوع العام للعلم والتكنولوجيا والابتكار المنظمة الأوروبية للبحوث النووية ومؤسسة Raspberry Pi والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والمؤسسة العامة للمياه في جنيف Geneva Water Hub ومنظمة «واترليكس».

النتائج والقرارات

اعتمدت كل جمعية في عام ٢٠١٨ قرارات بشأن بند طارئ لمعالجة الأوضاع التي تشغل المجتمع الدولي وتتطلب من المجتمع البرلماني الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة.

وتضمن جدول أعمال الجمعية ١٣٨ بنداً طارئاً عن عواقب قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى مدينة القدس. وشدد القرار المعتمد بشأن هذا البند على ضرورة الالتزام الصارم بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة والعهود الدولية الأخرى التي تتناول الوضع القانوني للقدس. ودعا القرار أيضاً إلى استئناف عملية السلام من خلال مبادرة متعددة الأطراف لحل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

واعتمدت الجمعية ١٣٩ قراراً بشأن بند طارئ اقترح بالاشتراك بين سيشيل وفيجي وتونغا وساموا وولايات ميكرونيزيا الموحدة بعنوان «تغير المناخ - لا تدعونا نتجاوز ذلك الخط». وفي ضوء منشور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة الذي أشار إلى أن تغيراً مناخياً كارثياً سيهدد أجزاء عديدة من العالم بعد عشر سنوات فقط، اعتمد ١٤٩ برلماناً وطنياً قراراً طارئاً دعت فيه إلى اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا المجال. ووفقاً لتقرير الهيئة المذكورة، يتطلب الحد من الاحترار العالمي دون ١,٥ درجة مئوية إحداث تغيرات عاجلة وغير مسبقة في كل مناحي المجتمع.

وشملت القرارات الأخرى الصادرة عن الجمعيتين ما يلي:

- الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- إشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك الخاصة بالطاقة المتجددة؛
- توطيد التعاون بين البرلمانات في مجال الهجرة وإدارة الهجرة من أجل اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

ضمان المتابعة الفعالة لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي

في الجمعية ١٣٩ المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قدمت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً عن التدابير المتخذة في بلدانها نتيجة نشاط الاتحاد البرلماني الدولي.

توضع قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته المتعلقة بالمسائل الدولية بحيث تساعد البرلمانات الأعضاء على تحويلها إلى إجراءات عملية وتشريعات وطنية بعد عودة الوفود إلى بلادها.

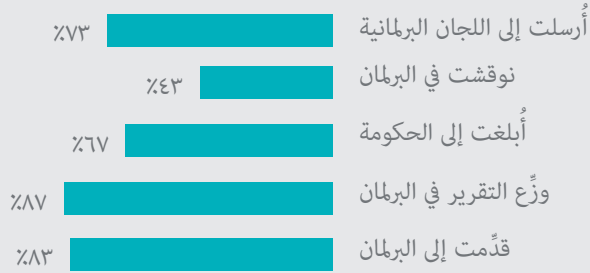
وتقوم آلية تقديم التقارير على أساس التناوب إذ يتعين على كل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي تقديم تقاريرها كل أربع سنوات. وبالنسبة لجولة عام ٢٠١٨، أرسل نحو ٧٠ بالمئة من الأعضاء المدعويين إلى الإبلاغ أمثلة لأنشطة عملية متخذة عقب اجتماعات

الاتحاد البرلماني الدولي. وتساوي هذه النسبة زيادة في الإبلاغ مقارنةً بعام ٢٠١٧ (٦٣٪) والأعوام السابقة (بين ٣٠ و ٤٠٪). وإن هدف الاتحاد البرلماني الدولي هو الوصول إلى نسبة ١٠٠ بالمئة.

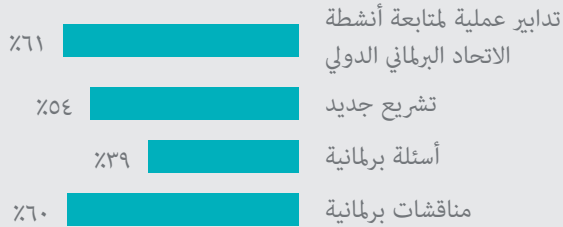
ومن بين النتائج الأخرى، أظهرت عملية إعداد التقارير أن ٦١ بالمئة من الأعضاء المدعويين للإبلاغ تابعوا أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في العامين الماضيين وأن ٥٤ بالمئة سنوا تشريعات جديدة تأثرت باجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت في العامين السابقين.

رسم بياني معلوماتي - نتائج عملية الإبلاغ في عام ٢٠١٨

نتائج الجمعية ١٣٧ للاتحاد البرلماني الدولي

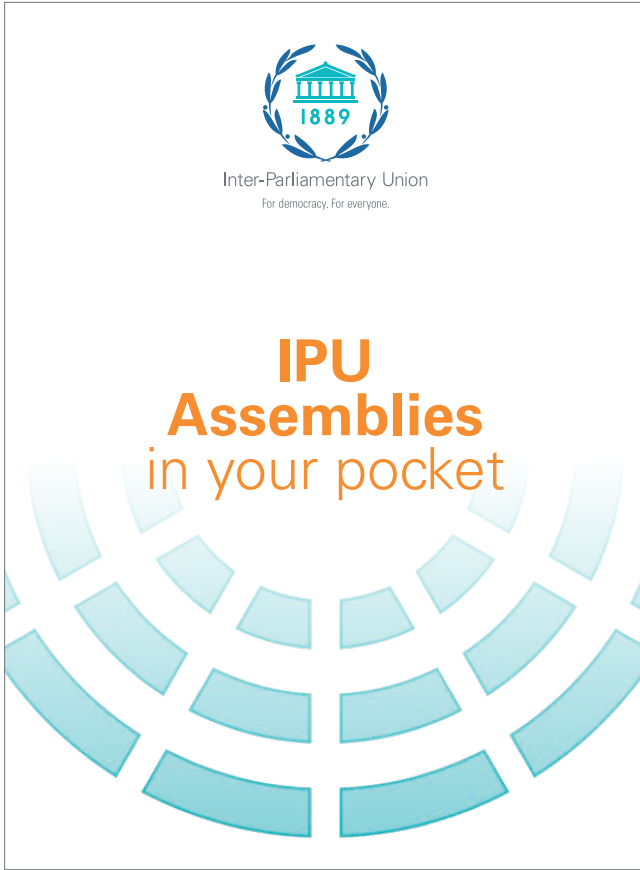


التدابير البرلمانية المتأثرة بالاتحاد البرلماني الدولي خلال العامين الماضيين



تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

تأثراً بنتائج جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المتخصصة، قدّم عدد من البرلمانات الأعضاء تقارير عن تطبيق الأمثلة التالية من الممارسات الجيدة: إنشاء أفرقة برلمانية متخصصة تركز على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (إكوادور)، واعتماد سياسة جديدة بشأن إجازات الأبوة (الجمهورية التشيكية)، وتحضير تعديلات في القانون الانتخابي بهدف زيادة عدد النساء في البرلمان (أرمينيا)، وإيفاد بعثات ميدانية إلى مخيمات اللاجئين في بنغلاديش وتنظيم مناقشات رفيعة المستوى لمعالجة الأزمة الإنسانية التي تواجه الروهينغا (إندونيسيا)، وتعديل قانون حماية الآثار تماشياً مع قرار الاتحاد البرلماني الدولي المعني (مصر)، وإنشاء آلية رسمية لضمان المتابعة الوطنية لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي (زامبيا).



◀▶ العام المقبل

سيكون عام ٢٠١٩ عاماً حافلاً بالعمل للاتحاد البرلماني الدولي مع تنظيم جمعيتين نظاميتين في الدوحة **بقطر** (نيسان/أبريل) وبلغراد **بصربيا** (تشرين الأول/أكتوبر). وستسعى المنظمة إلى تعزيز مشاركة البرلمانيات النساء والبرلمانيين الشباب في وفود وطنية تكون متوازنة سياسياً وممثلة للتنوع القائم في برلماناتها. وسيبدأ التحضير أيضاً للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في عام ٢٠٢٠ مع اعتزام تنظيم اجتماعين رفيعي المستوى للجنة التحضيرية خلال عام ٢٠١٩.

توطيد التعاون مع المنظمات البرلمانية الأخرى

يوكب استمرار ظهور منظمات برلمانية جديدة خطر الازدواجية في العمل؛ ولذلك يظل الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية الوحيدة للبرلمانات - وهي أفضل مكانة لكي يوحد الجهود ويضمن الاتساق في أنشطة التعاون البرلماني في جميع أنحاء العالم.

ودُعي الأعضاء المنتسبون إلى الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية والمنظمات الشريكة إلى حضور كل اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة خلال عام ٢٠١٨ والتحدث خلالها. ونظمت خمسة أحداث متخصصة بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وبرلمان أمريكا اللاتينية والاتحاد البرلماني العربي.

نحو عضوية عالمية

في عام ٢٠١٨، استمر الاتحاد البرلماني الدولي في انتهاج طرق ابتكارية للتواصل مع غير الأعضاء من أجل تحقيق هدفه النهائي وهو العضوية العالمية. فعلى سبيل المثال، نظمت الجمعية الوطنية في سورينام والاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ ندوة إقليمية لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة لا يزال حضور المنظمة فيها محدوداً نسبياً. وشاركت في الحدث وفود من بربادوس (غير عضو) وكوبا ودومينيكا (غير عضو) وغيانا وجامايكا (غير عضو) وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين (غير عضو) وسورينام فضلاً عن وفدين مراقبين من **أروبا وكوراساو**. وكانت هذه الندوة رسالة واضحة للأهمية التي توليها المنظمة إلى برلمانات الدول الجزرية الصغيرة والمنصة الفريدة التي يمكن أن يتيحها الاتحاد البرلماني الدولي للتعاون البرلماني على المستويين الإقليمي والعالمي.

وإن كتيب جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي هو منتج جديد يوضح طريقة عمل الجمعيات والفرص التي تتيحها للوفود سواء أكانوا من البرلمانيين أم من الموظفين البرلمانيين. ويمكن الاطلاع على الكتيب باللغتين الإنجليزية والفرنسية عبر هذا [الرابط](#).



الهدف ٦ تعزيز تمكين الشباب

لما كان الشباب هم مستقبل كل ديمقراطية، فإن الهدف السادس للاتحاد البرلماني الدولي يكتسي أهمية بالغة. إذ ينخرط الشباب في الحركات المؤيدة للديمقراطية، ويجتمعون لتأييد السياسات أو تغييرها، ويقدمون أفكاراً جديدة لحل مشكلات العصر. ولكن هل الديمقراطية مفتوحة بشكل كافٍ للشباب؟ هل النظم الانتخابية تيسر انتخاب الشبان والشابات؟ هل تمنح الأحزاب السياسية فرصاً كافية لأعضائها الشباب؟ في عام ٢٠١٨، واصل الاتحاد البرلماني الدولي رصد مشاركة الشباب في البرلمانات وتعزيزها، ونشر تقريره الثاني عن مشاركة الشباب في البرلمانات - وهو تقرير يصدر كل عامين - مؤكداً دور بيانات الاتحاد البرلماني الدولي كمصدر ذي حجية في ذلك المجال.



مجتمع عالمي من البرلمانين الشباب

إن محرك عمل الاتحاد البرلماني الدولي على قضايا الشباب هو منتدى البرلمانين الشباب - وهو هيئة نظامية يقودها الشباب وتكرس جهودها لتعزيز دور الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات عامةً لأجل إثراء عمل المنظمة بمنظور الشباب. وقد عقد المنتدى مناقشات تفاعلية في شهرَي آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وخلال المنتدى، قُدمت تقارير عن التقدم المحرز في تمكين الشباب على المستوى القطري مع إدماج آراء الشباب في القرارات التي اعتمدها جمعية الاتحاد البرلماني الدولي. وفضلاً عن ذلك، تكللت جهود المنتدى الرائدة من أجل زيادة تمثيل الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي بالنجاح في عام ٢٠١٨ مع اعتماد المجلس الحاكم اقتراحات المنتدى بشأن تعزيز مشاركة الشباب في آذار/مارس ٢٠١٨ (انظر إطار «دراسة إفرادية» في الصفحة ٢٨). وقد نتج عن ذلك تعديلات في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي تقدّم حوافز جديدة للبرلمانات من أجل تعيين برلمانيين شباب بصفة مندوبين للجمعية. والهدف هو بلوغ نسبة لا تقل عن ٢٥ بالمئة من البرلمانين الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل. وإذ تعدّ هذه الأحكام الأولى من نوعها في أي منظمة دولية، فإنها إشارة واضحة إلى التزام الاتحاد البرلماني الدولي بتحويل «أقواله إلى أفعال» في فتح الحياة السياسية أمام الشباب.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استضاف الاتحاد البرلماني الدولي بالاشتراك مع الجمعية الوطنية لأذربيجان المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانين الشباب في باكو. وجمع المؤتمر أكثر من ١٣٠ برلمانياً شاباً من ٤٤ بلداً فضلاً عن أطراف معنية دولية وجهات أكاديمية بارزة ومنظمات من المجتمع المدني وناشطين شباب. وركز المؤتمر على الاستراتيجيات المبتكرة الكفيلة بتحسين دمج حقوق أجيال الغد ومصالحهم في عملية صنع القرار اليوم. وفي إطار حماية البيئة، وأعطى الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ومستقبل التعليم والعمل، اجتمع البرلمانيون الشباب حول مجموعة جريئة من الالتزامات لتحضير برلماناتهم من أجل التفكير في مستقبل «الأجيال السبعة التالية» في مجالي سن القوانين واتخاذ القرارات.

ويشرف الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مشاركة البرلمانين الشباب في المداولات الدولية الكبرى. إذ شارك وفد نشط من منتدى البرلمانين الشباب في منتدى الشباب العالمي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بشأن دور الشباب في بناء مجتمعات

حضرية وريفية مستدامة وقادرة على الصمود. وساهم المنتدى في تأكيد الدور المحوري للبرلمانين الشباب بصفتهما الجهات الفاعلة الرئيسية في حركة الشباب الدولية مع تمكينهم من الاستماع لمجموعة واسعة من القادة العالميين ووجهات النظر المختلفة.

«إن المشكلات العالمية التي نواجهها جميعاً خطيرة، ويتطلب حلها التحلي بالشجاعة والتعاون وإيجاد حلول مبتكرة. ونحن - البرلمانين الشباب - نؤكد بكل جرأة قدرتنا على أداء هذه المهمة. ولكننا نحتاج إلى مقعد على طاولة صنع القرار لإحداث أي فرق... وإننا نؤيد أهداف تمثيل الشباب حتى يصبح ١٥ بالمئة من البرلمانين دون سن الثلاثين، و٣٥ بالمئة دون سن الأربعين، و٤٥ بالمئة دون سن الخامسة والأربعين بحلول عام ٢٠٣٥».

الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الخامس للبرلمانين الشباب (أذربيجان)

مرصد عالمي لمشاركة الشباب

في عام ٢٠١٨، واصل الاتحاد البرلماني الدولي دوره كمركز عالمي لرصد مشاركة الشباب في البرلمانات وتقديم توصيات بهدف تعزيز تلك المشاركة. واستناداً إلى بيانات الدراسات الاستقصائية التي شملت أكثر من ٢٠٠ مجلس برلماني في ١٥٠ بلداً، كشف تقرير الاتحاد البرلماني العالمي لعام ٢٠١٨ بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية وجود ٢,٢ بالمئة فقط من البرلمانين دون سن الثلاثين، وهي زيادة بسيطة مقارنة بعام ٢٠١٦ (١,٩٪). ويعرض التقرير الخطوات التي يمكن أن تتخذها البرلمانات لتحفيز مشاركة الشباب، منها وضع حصص للشباب ومواءمة الحد الأدنى لسن الترشح للمناصب مع الحد الأدنى لسن التصويت.

وقد أُتيحت بيانات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات في عام ٢٠١٨ للجُمهور عن طريق منصة بارلاين الجديدة وهي منصة البيانات المفتوحة للمنظمة.

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

الاتحاد البرلماني الدولي شريك ملتزم بحملة «صغر السن لا يمنع من الترشح» التي تهدف إلى خفض سن الأهلية للترشح إلى المناصب السياسية. وأفضى تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع برلمان نيجيريا ودعمه للحملة الوطنية في هذا المجال إلى اعتماد تعديلات دستورية في أيار/مايو ٢٠١٨ قضت بخفض سن الأهلية للترشح لمنصب الرئيس ومجلس النواب والمجالس النيابية للولايات.

وقد أنشأ منتدى البرلمانيين الشباب جزءاً فرعياً وطنياً خاصاً بنيجيريا في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، جمع المنتدى النيجيري بفضل دعم الاتحاد البرلماني الدولي برلمانيين شباب من شتى أنحاء أفريقيا لتبادل الخبرات والتجارب والنظر في التدابير اللازمة لتعزيز مشاركة الشباب في بلدانهم. وفي عام ٢٠١٨، تمكّن المنتدى النيجيري للبرلمانيين الشباب من إسداء المشورة للبرلمانيين الشباب في غانا ودعمهم في إنشاء شبكة وطنية للبرلمانيين الشباب.

وإلى جانب تقرير عام ٢٠١٨ بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية، أصبحت هذه البيانات المتاحة مرجعاً دولياً للبرلمانات ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في مجال تعزيز مشاركة الشباب. وتُستخدم هذه البيانات أيضاً بصفتها من المصادر المرجعية الرسمية لرصد التقدم المحرز في تحقيق مؤشري التنمية المستدامة ١٠-٥ و ١٦-٧.

أهداف شبابية جديدة

تمكّن الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً، من خلال بحوثه، بالنهوض بحركة الشباب العالمية عن طريق تحديد هدف معترف به دولياً لتمثيل الشباب في البرلمانات. وبعد إجراء مشاورات مع البرلمانيين الشباب والأطراف المعنية الدولية والأوساط الأكاديمية، حدد منتدى البرلمانيين الشباب ثلاثة أهداف للشباب على أساس نسبة الشباب إلى السكان.

ويدعو المنتدى إلى أن تحقق البرلمانات الحصص الدنيا التالية بحلول عام ٢٠٣٥:

- ١٥ بالمئة من البرلمانيين دون سن الثلاثين؛
- ٣٥ بالمئة من البرلمانيين دون سن الأربعين؛
- ٤٥ بالمئة من البرلمانيين دون سن الخامسة والأربعين.

وينص كل هدف أيضاً على تحقيق التكافؤ بين الجنسين (أي أن يكون ٥٠ بالمئة نساءً و ٥٠ بالمئة رجالاً) مع اعتماد كل بلد الاستراتيجيات الملائمة لظروفه الوطنية من أجل بلوغ تلك الأهداف.

◀▶ العام المقبل

إلى جانب المنتدى السنوي للبرلمانيين الشباب والمؤتمر العالمي، سيركز العمل في عام ٢٠١٩ على إبراز مشاركة الشباب في البرلمانات وتعبئة الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز تلك المشاركة.

وسعيّاً إلى إرساء أسس متينة لتمكين الشباب، يجمع الاتحاد البرلماني الدولي أدلة على مشاركة الشباب، ويوفر منصة لشبكة متنوعة من البرلمانيين الشباب من جميع أنحاء العالم، ويساعد البرلمانيين على إيجاد الاستراتيجيات السليمة لمعالجة مسألة نقص تمثيل الشباب وإدماج آراء الشباب في السياسات والتشريعات إدماجاً أفضل.

ويُعزّز إطلاق حملة عالمية للتوعية بمشاركة الشباب في الحياة السياسية وحشد الالتزام اللازم بالعمل على زيادتها.

وسيتعاون الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مع البرلمانات على الصعيد الوطني من أجل دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب مثل ائتلافات الشباب وتدريب البرلمانيين الشباب على المسؤوليات القيادية.

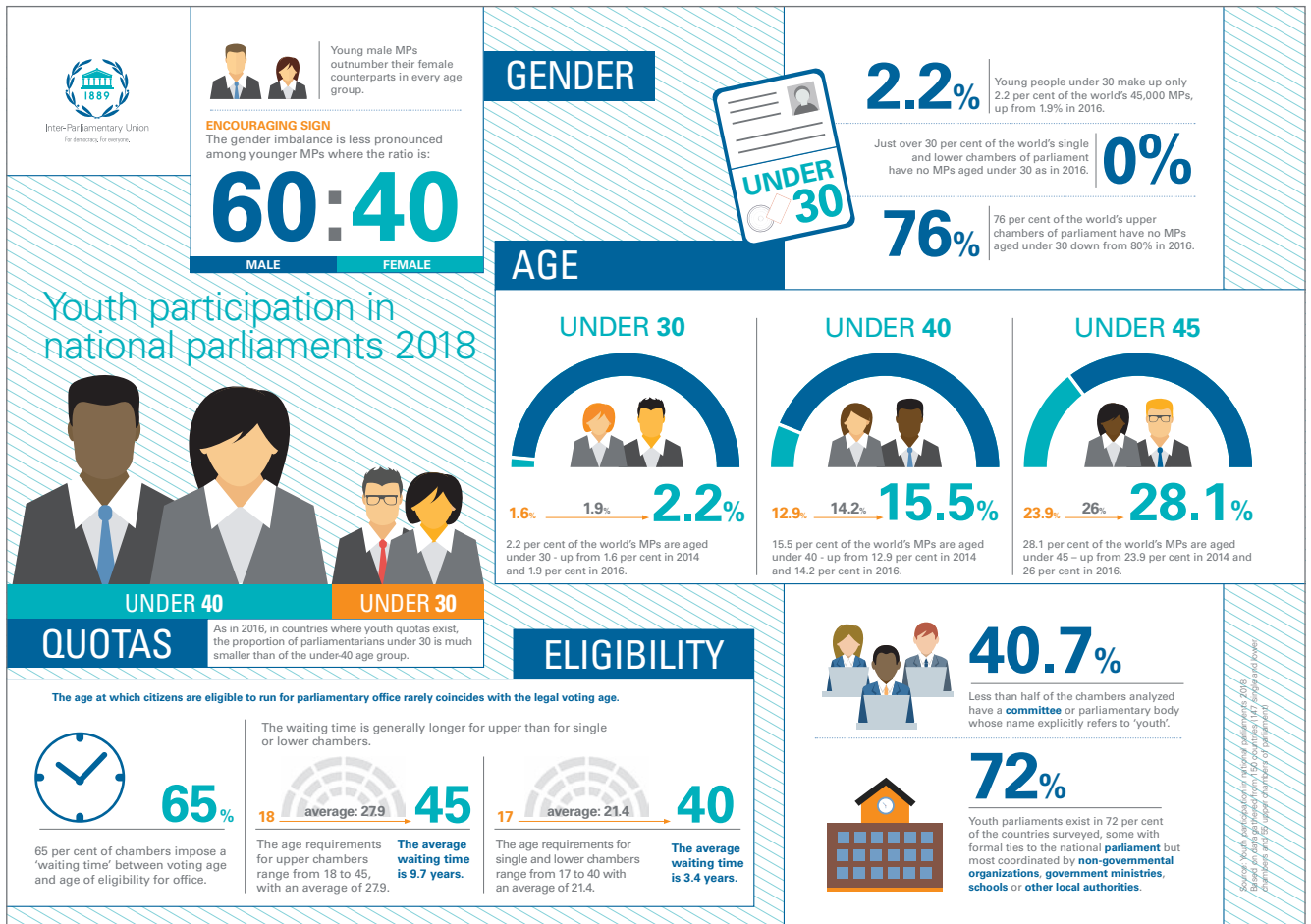
دراسة إفرادية

السعي إلى بلوغ نسبة ٢٥ بالمئة من البرلمانيين الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي

حرصاً على تعزيز مشاركة الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، اقترح منتدى البرلمانيين الشباب إدخال تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه تنص على أن يضم كل وفد برلماني يشارك في الجمعية شاباً أو شابة على الأقل حتى يشكل الشباب ٢٥ بالمئة من الحضور. واعتمدت الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي تلك التعديلات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ فأصبحت جزءاً من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه. ويقترح المنتدى نظاماً تحفيزياً في النظام الأساسي واللوائح لبلوغ هدف الخمسة والعشرين بالمئة كما يلي:

«يجوز لكل برلمان عضو أن يسجل مندوباً إضافياً إذا كان برلماني شاب مشاركاً في الوفد شريطة أن يكون ذلك الوفد مكوناً من رجال ونساء.»

«يجوز لممثلين اثنين من كل وفد أن يأخذا الكلمة أثناء المناقشة العامة. ولهما أن يقتسما وقت التحدث كما يشاءان. ويجوز لبرلماني إضافي من كل وفد أن يأخذ الكلمة إنَّان المناقشة العامة إذا كان برلمانياً شاباً.»



الهدف ٧

تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية

إذ لم يتبق سوى ١١ عاماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أصبح تحقيق الهدف السابع للاتحاد البرلماني الدولي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ويمكن للبرلمانات أن تضطلع بدور رئيسي في إحداث التغيير اللازم لتنفيذ خطة التنمية العالمية لعام ٢٠٣٠ عن طريق مسؤولياتها التشريعية والرقابية والمالية والتمثيلية. وفي عام ٢٠١٨، عمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز إسهام البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل مصلحة البلدان والشعوب.



أهداف التنمية المستدامة كوسيلة للتعاون البرلماني الإقليمي

على مدى عام ٢٠١٨، تعاون أكثر من ٤٠٠ برلماني وموظف برلماني من أكثر من ٥٠ بلداً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الندوات الإقليمية المخصصة للاتحاد البرلماني الدولي. فقد نُظمت أول ندوة إقليمية عن تغير المناخ لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي وهي من أكثر المناطق تضرراً بظاهرة الاحتباس الحراري. واستمر تعزيز التبادلات البرلمانية على المستوى الأقليمي بتنظيم الندوة الثالثة للبرلمانات الآسيوية والأفريقية التي استضافها مؤتمر الصين الشعبي الوطني.

وتسعى ندوات الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحقيق التوازن الدقيق بين الجانبين النظري والتطبيقي لتيسير التبادل بين البرلمانيين وتمكينهم من الحصول على معلومات محدّثة والنظر في فرص التعاون بين مختلف المجموعات السياسية. وتفضي كل ندوة إلى عدد من التوصيات العملية والاستشارية لتعزيز العمل البرلماني في مجال التنمية المستدامة.

«إن مجموعة أدوات التقييم الذاتي المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخاصة بأهداف التنمية المستدامة أداة مهمة للبرلمانات والبرلمانيين إذ تساعدنا على رسم خارطة طريق إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد سبل إسهامنا كبرلمانات.»

ثيلانغا سوماثياللا

رئيس اللجنة البرلمانية المخصصة لأهداف التنمية المستدامة، سري لانكا

وإن نسب المشاركة المرتفعة في هذه الندوات خلال عام ٢٠١٨ دليل واضح على الاهتمام المتزايد للبرلمانيين بالمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق إدماجها في عملهم. وقد شددت رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي على ذلك الالتزام بنفسها خلال عدد

من الندوات الإقليمية. ومع تزايد الإقبال على هذه الندوات، سيزداد عدد البرلمانيين الملمين بخطة التنمية العالمية. وتبيّن هذه الفعاليات أيضاً للبرلمانيين أن أهداف التنمية المستدامة ليست خطة نظرية بحتة ومنفصلة عن الواقع وإنما هي خطة تتوافق والأهداف الإنمائية الوطنية لكل البلدان.

ميناء بحيرة شيلوا الداخلية الجافة

في جزيرة شيسي مملوي.

AFP/Amos Gumulira ©

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

مساعدة البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يقدم الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة للبرلمانات التي ترغب في تقييم استعدادها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مجموعة أدوات التقييم الذاتي المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ٢٠١٨، قامت برلمانات مالي وجورجيا وسري لانكا وتشاد بإجراء عملية التقييم الذاتي شارك فيها ٤٥٠ برلمانياً وموظفاً تقريباً. ويشكل ذلك زيادة كبيرة في نسب المشاركة مقارنةً بعام ٢٠١٧ حيث شارك ١٥٥ برلمانياً فقط في عمليات مماثلة.

أما في مالي، فقد ساعدت عملية التقييم الذاتي البرلمان على تحديد أولويات استراتيجياته التنفيذية على الأجلين القصير والمتوسط. وشملت مجالات العمل وضع استراتيجية لتعزيز التواصل بين اللجنة المعنية بأهداف التنمية المستدامة وجهات التنسيق المعنية بأهداف التنمية المستدامة في اللجان الأخرى، فضلاً عن إيفاد بعثات ميدانية كل ستة أشهر لتقييم تأثير تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

وأما في جورجيا، فقد ساعدت عملية التقييم الذاتي البرلمان على تحديد التدابير الرئيسية اللازمة لتحسين تنسيق التدابير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتعميم تلك الأهداف في عمل اللجان البرلمانية وعملية وضع الميزانية. وشملت الأولويات المحددة تنظيم مناقشات منتظمة خلال الجلسة العامة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة ووضع آلية لمتابعة التقرير السنوي للحكومة في هذا الشأن. وفضلاً عن ذلك، كلف البرلمان خبيراً بدعم وضع خطة عمل متعددة السنوات.

وأما برلمان سري لانكا، فقد وضع خطة عمل مكونة من ٢٧ بنداً لتحقيق الأولويات الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وتدعو الخطة إلى تحديث المبادئ التوجيهية للجان بشأن رصد تنفيذ خطة التنمية المستدامة وإنشاء مكتب مالي لمساعدة البرلمانيين في المسائل المرتبطة بتمويل الأنشطة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. واتفق البرلمانيون على أن الطابع المهم والشامل لأهداف التنمية المستدامة يستلزم التعاون بين الأحزاب.

وأما في تشاد، فقد تضمنت خطة العمل التي أعدها البرلمانيون إنشاء وحدة متعددة التخصصات لتقييم التشريعات وتحديد الفئات الضعيفة.

تعزيز المساهمة البرلمانية في مجال الصحة

لمبادرة «كل امرأة، كل طفل»، قد سلط المزيد من الضوء على العمل البرلماني في مجال صحة المرأة والطفل والمراهقين (WCAH). فضلاً عن ذلك، شارك وفد من البرلمانيين برئاسة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماع شراكة صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH) لعام ٢٠١٨. وعُقد اجتماع برلماني مكّرس لهذا الموضوع حيث حدد البرلمانيون الصعوبات الرئيسية التي تواجه تحسين صحة المرأة والطفل والمراهقين بسرعة ومنها ضرورة تطبيق أحكام الصكوك الدولية والإقليمية في القوانين الوطنية، والإنفاذ المحدود للتشريعات على أرض الواقع.

وركز الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٨ أيضاً على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري (CEFM) باعتباره ممارسة تفاقم عدم المساواة بين الجنسين وتضر بالصحة البدنية والنفسية للأطفال والمراهقين. ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي ندوة تهيئية بشأن ذلك الموضوع في زامبيا لكي تتناول البرلمانيات والبرلمانيون معاً تلك القضية التي لا تعالجها سوى البرلمانيات عادةً. ونتيجة لذلك، التزم برلمان زامبيا بإنشاء فريق تركيز للمضي قدماً بهذه الخطة وإشراك أعضاء الحكومة والمجتمع المدني والزعماء التقليديين. وإضافةً إلى ذلك، تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع منظمة الصحة العالمية على إعداد دراسة بشأن التشريعات المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في ٢٤ بلداً أفريقياً من أجل تحديد الممارسات الفضلى فضلاً عن العوائق التي تحول دون تطبيق القوانين المناهضة لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في المنطقة.

وأوفد الفريق الاستشاري المعني بالصحة بعثة إلى رواندا من أجل التعرف على أنشطة البرلمان الوطني في مجال الصحة الإنجابية وتوثيق الممارسات الجيدة في ذلك المجال. وأفضت البعثة إلى عدد من التوصيات لمساعدة البرلمان على تعزيز عمله في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

ولما كانت التغذية السليمة أساس الصحة الجيدة، جدد الاتحاد البرلماني الدولي التزامه بهذه القضية، كما يتضح من انضمام الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى الفريق التوجيهي لمبادرة تعزيز التغذية (SUN). فقد حث البرلمانات في عام ٢٠١٨ على جعل التغذية أولوية سياسية والالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات اجتماعياً واقتصادياً. وقد عملت حركة تعزيز التغذية وشركاؤها حتى الآن مع برلمانات ٣٢ بلداً على تلك القضايا.

وبدأ الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع شركائه على إعداد دليلين جديدين خلال هذا العام أحدهما عن صحة النساء والأطفال والمراهقين والآخر عن التغذية. ويحدد الدليلان المسائل الرئيسية والتدابير العملية التي قد يتعين على البرلمانيين مراعاتها من أجل تهيئة بيئة مؤاتية والدفع بعجلة التقدم في هذين المجالين.

تشتمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على رؤية شاملة للصحة وإدراج التغطية الصحية الشاملة في صميم أهدافها. وفي عام ٢٠١٨، واصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز المساهمة البرلمانية القوية في هذا المجال مع التركيز على الروابط بين آليات الحوكمة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني التي تكتسي أهمية محورية في ضمان تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالصحة والمساءلة عنها.

وقام الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية بتنظيم جلسة إعلامية تقنية مشتركة إبّان الدورة الحادية والسبعين لجمعية الصحة العالمية مكّنت البرلمانيين من تبادل أفضل الممارسات بشأن تحقيق التغطية الصحية العالمية والأمن الصحي العالمي مع التشديد على جودة الرعاية الصحية والمساواة في الانتفاع بها. وساعد التركيز المتزايد على التغطية الصحية الشاملة في تجديد التزام أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بقضايا الصحة، كما يتضح من القرار الخاص بتحقيق التغطية الصحية للجميع الذي اعتمدته الجمعية ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي. وشرع الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية في وضع خطة عمل لتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بينهما، مع تحديد مجالات العمل المشترك لتعزيز الالتزام البرلماني بتحسين تقديم الرعاية الصحية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في عصر الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال العديد من النساء والأطفال والمراهقين في جميع أنحاء العالم يواجهون تحديات مستمرة في الحصول على الخدمات الصحية. وإن الالتزام السياسي الرفيع المستوى، مثل انضمام رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابرييلا كوفاس بارون إلى الفريق التوجيهي الرفيع المستوى



رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وحولها مشاركون في اجتماع شراكة صحة الأم والوليد والطفل في نيودلهي بالهند. © IPU/Miriam Sangiorgio

تيسير مساهمة البرلمانات في قضايا التنمية العالمية الرئيسية

بمناسبة الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نظم الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان البولندي اجتماعاً برلمانياً حضره حوالي ٢٠٠ مندوب من أكثر من ٥٠ بلداً. ونظر المندوبون في كيفية وضع أطر قانونية لتنفيذ اتفاق باريس وتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمارات المرتبطة بالمناخ. وشدد المشاركون على أهمية الرصد المنتظم للانبعاثات، والتحقق من التدابير التي اتخذتها الحكومات، ومراجعة الالتزامات الوطنية بخفض غازات الاحتباس الحراري، مواكبة لأحدث المعارف العلمية.

وسعيًا إلى دعم البرلمانات في تنفيذ اتفاق باريس على الصعيد الوطني، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً لتعزيز قدرة البرلمانيين على تسريع تنفيذ اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً. واختيرت أربع برلمانات للاستفادة من ذلك الدعم في عام ٢٠١٩.

ونظم الاتحاد البرلماني الدولي أنشطة متعددة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في تموز/يوليو ٢٠١٨. ونظم حدث إبان ذلك المنتدى أتاح للبرلمانيين المشاركين الفرصة لمناقشة الموضوع الرئيسي للدورة، وكذلك حلقة عمل عن مجموعة الأدوات للتقييم الذاتي المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وقبل عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، أجرى الاتحاد البرلماني الدولي دراسة استقصائية بشأن المساهمات البرلمانية في إعداد التقارير الوطنية الطوعية. وخلصت الدراسة إلى أن ١٥ من أصل ٤٧ برلماناً شملها الاستطلاع ساهمت في التقارير الوطنية الطوعية. ومن ثم، حُدد تعزيز قدرات البرلمانات في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصده أولوية رئيسية لكل البلدان.

وأُجريت دراسة استقصائية عن «إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة في عمل البرلمانات» شملت جميع البرلمانات لمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي على توثيق ونشر طرائق تنظيم الأعمال المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وواصل الاتحاد البرلماني الدولي الإسهام في التعاون الإنمائي بوصفه عاملاً تمكينياً رئيسياً للتنمية المستدامة. وساهم الاتحاد البرلماني الدولي، بصفته ممثلاً للبرلمانات في اللجنة التوجيهية لشراكة عالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، في تنفيذ برنامج أنشطة مشتركة شمل عدداً من الدراسات الفردية القطرية والاجتماعات المتخصصة. وفضلاً عن ذلك، بدأ العمل على إعداد مذكرة إرشادية مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون الإنمائي موجّهة

إلى البرلمانيين؛ وقدّمت المساعدة في إنشاء ائتلاف لقادة الأعمال من أجل تقديم المشورة بشأن الاستفادة من موارد القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وقدّمت مساهمة برلمانية قوية في حلقة عمل الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال بشأن إشراك القطاع الخاص في مسار التعاون الإنمائي (باريس، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨). وشارك الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في تخطيط وتحضير جولة المتابعة لعام ٢٠١٩ الخاصة بالشراكة المذكورة آنفاً والرامية إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التزامات التعاون الإنمائي ومنها عدة التزامات تتصل مباشرةً بدور البرلمانات (مثل المعونات المخصصة في الميزانيات التي تخضع للرقابة البرلمانية، والمعونات المحددة الغرض؛ والمساءلة المتبادلة).

دراسة إفرادية

أطلق البرلمان الفيتنامي نسخة باللغة المحلية من مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال فعالية مخصصة نُظمت في كانون الأول/ديسمبر بقيادة رئيس البرلمان وبحضور الأمين العام مارتن شونغونغ. وتُظهر ترجمة مجموعة الأدوات التزام الجمعية الوطنية لفيتنام بتعزيز إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومجموعة الأدوات متاحة حالياً بإحدى عشرة لغة.

العام المقبل

الوقت ينفد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك يجب أن تضاعف البرلمانات جهودها لوضع ترتيبات مؤسسية فعالة وتعميم الأهداف في وظائفها. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي جهوده الرامية إلى مساعدة البرلمانات على تحقيق ذلك عن طريق توفير منصة إقليمية لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وتبادل الممارسات الجيدة، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية. وحرصاً على تشجيع العمل البرلماني الوطني في مجال أهداف التنمية المستدامة، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي الترويج لاستخدام مجموعة أدواته للتقييم الذاتي الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالأهداف والغايات الإنمائية المحددة، سيكتف الاتحاد البرلماني الدولي عمله في مجالي الصحة وتغير المناخ. إذ تتضرر الفئات المهمشة والضعيفة أكثر من غيرها بعدم التقدم في هذين المجالين لأنها أول من يعاني من الأمراض والكوارث الطبيعية بسبب تفاقم أوجه عدم المساواة. ويمكن للبرلمانات أن تعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة عن طريق اعتماد سياسات تحويلية بغية إقامة مجتمعات أكثر صحة وقدرة على الصمود أمام تغير المناخ.



الهدف ٨

سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية

يتعلق الهدف الثامن من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١ بالعمل البرلماني لضمان تنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني. ويؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً تيسيرياً رئيسياً في هذا المجال ولا سيما عن طريق شراكته الاستراتيجية مع الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أحدث قراراتها التي تصدر كل عامين لتحديد سبل التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات والأمم المتحدة. وكانت العملية الكاملة المؤدية إلى اعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة مثلاً جيداً لضرورة إشراك البرلمانيين بنشاط في مداولات الأمم المتحدة الرئيسية.



توطيد التعاون مع الأمم المتحدة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في شهر أيار/مايو، أحدث قرار بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وأيد القرار أكثر من ٩٠ دولة عضواً واعتمد بتوافق الآراء، مما يوجه رسالة سياسية قوية بأن زيادة التدقيق البرلماني وإشراك البرلمانيين من جميع أنحاء العالم في عمليات الأمم المتحدة أمران أساسيان لجعل عملية صنع القرار العالمي أكثر شفافية وشمولية.

واستناداً إلى القرارات السابقة بشأن التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والجهود الحثيثة التي بذلتها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابرييلا كوفيفاس بارون، أعلن القرار يوم ٣٠ حزيران/يونيو - وهو تاريخ إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي - يوماً دولياً للعمل البرلماني. وأكد القرار ضرورة التعاون الوثيق بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة من أجل تعبئة جهود البرلمانيين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والتابع للأمم المتحدة، بصفته الآلية العالمية الرئيسية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فرصة جيدة لكي ييسر الاتحاد البرلماني الدولي التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانيين. وفي الدورة المعقودة في تموز/يوليو ٢٠١٨، استضاف الاتحاد البرلماني الدولي عدداً من الاجتماعات منها فعالية جانبية عن هدف التنمية المستدامة ١٢ المتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة شارك فيها ١٠٠ برلماني تقريباً، وحلقة عمل مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي لمساعدة البرلمانات في إضفاء طابع مؤسسي على أهداف التنمية المستدامة.

ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أول اجتماع شامل على المستوى العملي بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لإقامة روابط أقوى على المستوى التنفيذي بين الاتحاد البرلماني الدولي وعدة وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

«بصفتي برلمانياً سابقاً، جربت بنفسى مسؤولية تمثيل الناس ومحاولة تحقيق تطلعاتهم. ومن خلال القوانين وقرارات الإنفاق، يمكن للبرلمانات أن تساهم كثيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشكل خارطة طريقنا إلى إقامة مجتمعات مسالمة وقادرة على التكيف والصمود في ظل كوكب صحي. وإذ نحتفل بهذا اليوم الدولي الجديد، دعوني أعرب عن تأييدي لكل البرلمانيين في كل أنحاء العالم وهم يسعون جاهدين إلى خدمة مصالح الناس الذين يمثلونهم.»

أنطونيو غوتيريس
الأمين العام للأمم المتحدة

المساهمة البرلمانية في إدارة الهجرة العالمية

تعدّ الجلسة البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة حدثاً رئيسياً مشتركاً بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة يُمكّن البرلمانيين من المساهمة في القضايا العالمية الرئيسية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، ركزت الجلسة على مسائل الهجرة في إطار موضوع «نحو اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: المنظور البرلماني». وأتاح الاجتماع للبرلمانيين الفرصة للتأثير على مفاوضات الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وإذ يوجد أكثر من ٢٥٨ مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم - مع توقع زيادة ذلك العدد كثيراً في المستقبل بسبب الزيادة السكانية وزيادة وسائل الاتصال وتفاقم تغير المناخ - فإن الاتفاق العالمي يشكل إطاراً يغطي جميع أبعاد إدارة الهجرة الدولية. ويحدد هذا الاتفاق، إلى جانب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الترتيبات العملية اللازمة على الصعيدين العالمي والوطني لضمان إدارة الهجرة بطريقة سليمة، والحفاظ على التوازن بين حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين واللاجئين وحقوق الدول ذات السيادة.

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

يقدم «الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية» مثلاً عملياً لجهود الاتحاد البرلماني الدولي وتأثيره في أعمال الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٨. إذ استند الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقاريره وإعلاناته وقراراته المتعلقة بالهجرة من أجل تقديم مجموعة من التوصيات إلى المتفاوضين على الجوانب المختلفة لسياسة الهجرة داخل الأمم المتحدة. وقد روعيت العديد من هذه التوصيات - ومنها الحاجة إلى سياسات هجرة قائمة على الأدلة، والتزام الدول بتوفير أوراق هوية مناسبة للمهاجرين، والتركيز على عوامل الهجرة - في النص النهائي للاتفاق. ولعل من أهم النتائج أن الاتفاق العالمي يعترف بالدور المحدد للبرلمانات في دعم تنفيذه في كل بلد.

مهاجرون أغيثوا في مالقة بإسبانيا.
Nurphoto/Guillaume Pinon ©

إشراك البرلمانين في أعمال الأمم المتحدة

عمل الاتحاد البرلماني الدولي، طوال العام، على تمثيل المجتمع البرلماني العالمي أو تيسير مشاركة البرلمانين في عدد من مناقشات الأمم المتحدة وعملياتها، بما في ذلك لجنة وضع المرأة، ومنتدى الأونكتاد العالمي للاستثمار، والمنتدى الثامن لتحالف الحضارات، والاجتماع الوزاري لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ، ومشاورة خاصة متعددة الأطراف بشأن الأمراض غير المعدية، ومختلف اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

وركز منتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، الذي عُقد في عام ٢٠١٨ برئاسة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، على دور البرلمانات والبرلمانيين. وجمع المنتدى بين البرلمانين والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والأكاديميين لتبادل الممارسات الجيدة وتحديد سبل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وستُشدد نتائج المنتدى أيضاً التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في السنوات المقبلة.

ومن المبادرات الأخرى المنفذة في عام ٢٠١٨ إبرام مذكرة تفاهم بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حددت فيه الأولويات التعاونية حتى نهاية عام ٢٠٢٠. وسيساعد ذلك الاتفاق على المضي قدماً في الأهداف البيئية الخاصة بخطة التنمية المستدامة ولا سيما الهدف ١٣ الخاص بتغير المناخ، وبناء القدرة البرلمانية على وضع تشريعات فعالة والإشراف على تنفيذ القوانين والسياسات. وكخطوة عملية أولى بعد الاتفاق، أصدرت مذكرة إرشادية مشتركة حول الاقتصاد الأخضر في نهاية العام. وتبين هذه المذكرة العناصر الرئيسية للاقتصاد الأخضر وتقدم إرشادات عملية للبرلمانات حول كيفية الانتقال من أنماط الإنتاج والاستهلاك الملوثة والمهددة والمستهلكة للموارد.

تعزيز العمل البرلماني بشأن التجارة

إن المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية هو مبادرة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي تهدف إلى الحصول على مساهمات من البرلمانين في عمل منظمة التجارة العالمية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وجعل التجارة العالمية مفيدة للجميع.

واتخذت اللجنة التوجيهية للمؤتمر عدداً من القرارات في عام ٢٠١٨ لتحسين عمل المؤتمر وجعل تأثيره على منظمة التجارة العالمية أكثر جدوى، مثل تنظيم جلسات إعلامية للبرلمانيين في جميع أنحاء العالم وإقامة شراكات قوية مع الأطراف المعنية الأخرى مثل الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ودوائر الأعمال.

وخلال مؤتمر عام ٢٠١٨، دعا أكثر من ٢٥٠ مندوباً إلى تحديث منظمة التجارة العالمية لزيادة فعاليتها وشرعيتها. وأكدوا التزامهم بإقامة نظام

وشارك في الجلسة أكثر من ٢٠٠ برلماني وعضو في فريق النقاش، منهم رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية. ووزع تقرير الجلسة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وساعد في إرشاد مداولات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى بشأن الهجرة خلال العام.

وفي الجمعية ١٣٨ المعقودة في آذار/مارس، رحب الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بالمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة في مناقشة جماعية عن الهجرة واللاجئين.

وفي كانون الأول/ديسمبر، استضاف الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان المغربي اجتماعاً برلمانياً في الرباط أثرى الاتفاق العالمي مباشرة إذ اعتمد قادة العالم الاتفاق بعد بضعة أيام خلال اجتماع دولي حكومي في مراكش.

نتائج اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة

خلال الجمعية ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي، استضافت اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة مناقشة حول الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ مع ممثلين من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشبكة البصمة العالمية وهي منظمة بحثية. ودرس المشاركون طرقاً عملياً لتحقيق هدف التنمية المستدامة ١٢ من أجل إصلاح أنماط الإنتاج والاستهلاك وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة، ولا سيما من خلال رصد الآثار البيئية.

وفي الجمعية ١٣٩ المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر، ركزت اللجنة على الضرائب الدولية والتدابير الرامية إلى منع التهرب الضريبي للشركات، بمساهمات من خبراء تابعين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمجتمع المدني. وسُجل دعم قوي لإنشاء هيئة جديدة للأمم المتحدة تتعامل مع الضرائب، للمساعدة في مواءمة القوانين الضريبية في جميع البلدان واستهلال العمل على معاهدة ضريبية شاملة للشركات المتعددة الجنسيات.

«توفر اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة منبراً فريداً للبرلمانيين من أجل مناقشة القضايا العالمية مع كبار المسؤولين بالأمم المتحدة وطرح بعض الأسئلة الصعبة. وتمكن البرلمانين من مساءلة الحكومات عن الالتزامات التي قطعتها على أنفسها في الأمم المتحدة.»

السناتور خوان كارلوس روميرو

رئيس اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة

وسناتور في الأرجنتين

برلمانات العشرين

بالتوازي مع قمة رؤساء دول مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر، جمع الاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمر الوطني الأرجنتيني رؤساء البرلمانات والمشرعين الآخرين من الاقتصادات الرائدة العشرين في العالم. والتزم المتحدثون بالعمل سوياً على مواجهة تحديات مثل مستقبل العمل، وتمويل التنمية، ومكافحة الفساد، وتمكين المرأة والشباب، والتعليم، وتجديد الالتزام بالنظام المتعدد الأطراف. ومن الأهمية بمكان إشراك المتحدثين على هذا المستوى لسد الفجوة بين حوكمة مجموعة العشرين وتحديد الأولويات الوطنية في البرلمانات.

تجاري دولي عادل قائم على التجارة الحرة كوسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي العالمي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتوفير فرص عمل، وضمان الرفاه للجميع.

ودعا المؤتمر إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة المأزق المستمر لهيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتحديد استراتيجيات عملية أكثر للارتقاء بالمعايير العالمية عن طريق تنسيق الجهود الرامية على معالجة القضايا الأساسية للفقر والجوع وسوء التغذية في شتى أنحاء العالم.

«ما زلت مقتنعة بأن النظام التجاري المتعدد الأطراف سيخرج، هو ومنظمة التجارة العالمية، (من التحديات الحالية) أقوى من أي وقت مضى مع فتح آفاق جديدة سيكون لها تأثير إيجابي ومهم في حياة الشعوب التي تمثلها. والمسألة ليست سحرية وإنما يجب أن نضاعف جهودنا، ونحفز خيالنا وروحنا الابتكارية، ونستخدم شعورنا القوي بالمسؤولية لدعم التجارة العالمية وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.»

مارغريت مينساه ويليامز

رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي المشاركة

للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية

◀▶ العام المقبل

يجري التحضير للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمان في عام ٢٠٢٠. وسيحدد المؤتمر الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع العالمي لزيادة تعزيز البعد البرلماني في الحوكمة العالمية. وتعتزم لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة، كجزء من عملها، إشراك البرلمانات في تقييم مدى استيعابها لعلاقاتها بالأمم المتحدة - ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات العالمية على المستوى الوطني.

وفي ظل المخاطر التي تواجه منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي، سوف يعمل الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي معاً على تنظيم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية والوطنية للمساعدة في تمكين البرلمانيين من المشاركة بفعالية في القضايا المتعلقة بالتجارة.

نحو عضوية عالمية

الأعضاء (١٧٨)

رابطة الأمناء العامين للبرلمانات

تتألف رابطة الأمناء العامين للبرلمانات من الأمناء العامين وغيرهم من كبار الموظفين المسؤولين عن المرافق البرلمانية. وتتولى دراسة القوانين والإجراءات والممارسات وأساليب العمل في مختلف البرلمانات، وتقترح تدابير لضمان وتوطيد التعاون بين المرافق في مختلف البرلمانات. والرابطة هي هيئة استشارية تابعة للاتحاد البرلماني الدولي ويقدم رئيسها تقريراً سنوياً عن أنشطة الرابطة إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتساعد الرابطة الاتحاد البرلماني الدولي في الموضوعات المندرجة في نطاق اختصاصها. ويتيح الاتحاد البرلماني الدولي الدراسات التي يجريها بشأن القوانين والممارسات البرلمانية بانتظام للرابطة بغية الاستفادة من تعليقاتها ومساهماتها.

وتحت رئاسة السيد فيليب شواب، الأمين العام للمجلس الوطني السويسري، تعاونت الرابطة تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد البرلماني الدولي خلال عام ٢٠١٨.

وواصل الأمناء العامون الإسهام في تعريف مفهوم مركز الابتكار في البرلمان وتولوا دوراً ريادياً عن طريق عرض استضافة مراكز إقليمية وتوفير دعم مالي للمركز. وحصلت الرابطة رسمياً على صفة مراقب في اللجنة التوجيهية التي تقدم المشورة الاستراتيجية للمركز بشأن سبل دعم الابتكار في البرلمان.

وواصل الأمناء العامون أيضاً الإسهام في تعزيز استخدام المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات وتطبيقها خلال اجتماع مائدة مستديرة هدف إلى بحث مبدأ الاستيعاب والتقبل البرلمانيين بالتفصيل أكثر، وأرشدوا إعداد دليل عن المبادئ المشتركة لتعزيز تنفيذها.

ونُظِّمت حلقة عمل بالاشتراك بين الرابطة والاتحاد البرلماني الدولي بشأن الرقابة البرلمانية إبان الجمعية ١٣٩ المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. واستخدم البرلمانيون والأمناء العامون الأسئلة الواردة في مشروع مجموعة أدوات التقييم الذاتي الجديدة أساساً لتحديد التحديات التي تواجه البرلمانات في عملها على مساءلة الحكومات، والطرق التي لجأت إليها البرلمانات للتغلب على تلك التحديات.

وقدّم أعضاء الرابطة بانتظام دعماً كبيراً إلى العديد من مشاريع تكوين الكفاءات البرلمانية التي نفذها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٨، وأسهموا في بحوث الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التدابير السياسية اللازمة لمكافحة العنف ضد المرأة في البرلمان.

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إيسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيرلندا، إيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينافاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغ، تيمور-ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا - بيساو، غينيا الاستوائية، غينيا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فلسطين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردى، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

الأعضاء المنتسبون (١٢)

برلمان الأنديز، البرلمان الأوروبي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، البرلمان العربي، برلمان أمريكا اللاتينية، برلمان أمريكا الوسطى، الجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا، اللجنة البرلمانية المشتركة التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

تعبئة الموارد: من يمول الاتحاد البرلماني الدولي؟

والصين وميكرونيزيا والإمارات العربية المتحدة. وتقدم الشراكات مع أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، الدعم إلى عدد من البرامج القطرية. وواصلت جمهورية كوريا تقديم الدعم بانتداب موظفين من الباحثين الرفيعي المستوى إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

ويظل الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بالبحث عن المزيد من المساهمات الطوعية من أجل تحقيق أهداف استراتيجيته.

يمول أعضاؤنا وأعضاؤنا المنتسبون عمل الاتحاد على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ونتلقى أيضاً قدرًا متزايداً من المساهمات الطوعية من الحكومات ووكالات التنمية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات.

وأبرمت عدة جهات مانحة اتفاقات تمويل متعددة السنوات كانت سارية خلال عام ٢٠١٨. وتشمل تلك الجهات المانحة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، ومؤسسة الدعم العالمي من أجل التنمية، وحكومات أنغولا

عدد قياسي من الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٨

[ندوة إقليمية بشأن تكوين الكفاءات البرلمانية ومواصلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق التعاون البرلماني](#)

[فيما بين بلدان الجنوب](#)

١٠ - ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ / بيجين، الصين

[ندوة إقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين لفائدة البرلمانات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا](#)

١٨ - ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ / الإسكندرية، مصر

[الندوة الإقليمية الثانية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لفائدة برلمانات أمريكا اللاتينية والكاريبي](#)

٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ / مدينة بنما، بنما

[الموجة الشعبية الجديدة في الأمريكتين: تقدم أم تراجع لجماعات الشعوب الأصلية؟ حدث في إطار أسبوع جنيف للديمقراطية](#)

٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

[الدورة الثانية والأربعون للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية](#)

٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

[الدورة الخامسة والخمسون بعد المائة للجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين](#)

٢٥ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

[الجلسة البرلمانية في الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨](#)

٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ / نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

[الاجتماع البرلماني خلال الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة: البرلمانات تخدم مصالح النساء والفتيات الريفيات](#)

١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ / نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

[المائدة المستديرة الثانية للخبراء بشأن المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات - البرلمانات الاستباقية: تعزيز التنمية الذاتية](#)

٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

[الدورة الحادية والأربعين للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية](#)

٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨ / بروكسل، بلجيكا

[القمة الثانية عشرة لرئيسات البرلمانات](#)

٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ / كوشابامبا، بوليفيا

[ندوة إقليمية بشأن «التعاون البرلماني من أجل التنمية المستدامة: مكافحة الفقر والنهوض](#)

[بالرعاية الصحية»](#)

٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨ / بلغراد، صربيا

[الجلسة الإعلامية التقنية بشأن «دور البرلمانات في تحقيق التغطية الصحية للجميع والأمن](#)

[الصحي العالمي كوجهين لعملة واحدة»](#)

٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

[ندوة إعلامية بشأن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وطريقة عمله لفائدة المشاركين](#)

[المتحدثين باللغة الفرنسية](#)

١٩ - ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

[القمة الثالثة لرؤساء البرلمانات في جنوب آسيا بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة](#)

١١ و ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٨ / كولومبو، سري لانكا

[حدث برلماني جانبي خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة](#)

[والتابع للأمم المتحدة](#)

١٦ - ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٨ / نيويورك،

الولايات المتحدة الأمريكية



ندوة إقليمية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لفائدة برلمانات الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ / سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي

حلقة عمل عن دور البرلمانيين في ضمان تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

حلقة عمل وأحداث برلمانية في سياق المنتدى العالمي للاستثمار ٢٠١٨ ٢٢ - ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

قمة رؤساء البرلمانات في قمة مجموعة العشرين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر / بوينس آيريس، الأرجنتين
ندوة إقليمية بشأن تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث لفائدة برلمانات منطقة البحر الكاريبي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ / باراماريبو، سورينام

الأصوات والشراكات الحيوية في حفظ السلام: حدث خلال أسبوع جنيف للسلام ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

الحوار بين الأديان من أجل منع النزاعات وحل النزاعات القائمة: دراسات إفرادية وممارسات جيدة: حدث خلال أسبوع جنيف للسلام ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

ندوة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لفائدة مجموعة الاثنى عشر فأكثر في الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانات شرق آسيا ٢٠ - ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ / القدس، إسرائيل

الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

متابعة الندوة الإقليمية الخاصة بمساهمة البرلمانات في مكافحة الاتجار بالأطفال وعمل الأطفال مناسبة الجلسة البرلمانية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ / أبوجا، نيجيريا

المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني ٢٠١٨ ٣ - ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

المؤتمر البرلماني المعني بالهجرة والسابق لاعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ / الرباط، المغرب

الدورة الثالثة والأربعون للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية بمناسبة الدورة السنوية لمنظمة التجارة العالمية ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ / جنيف، سويسرا

الاجتماع البرلماني خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP24) ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ / كاتوفيتشي، بولندا

المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ / باكو، أذربيجان



النتائج المالية

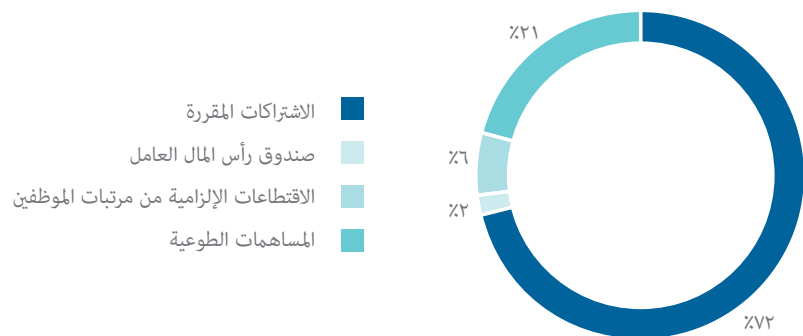
التمويل

يموّل الاتحاد البرلماني الدولي في المقام الأول من الاشتراكات السنوية المقررة للبرلمانات الأعضاء. وتُستمد إيرادات إضافية من اشتراكات الموظفين الداخلية وتكاليف دعم البرنامج والفوائد وإيرادات الصندوق وتأجير قاعات الاجتماعات. وتماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لم يعدّ الاتحاد يدوّن عنصر الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين كإيرادات أو نفقات في بيان الأداء المالي ولكن يستخدمه لأغراض مالية.

وفضلاً عن ذلك، يتواصل الاتحاد البرلماني الدولي مع جهات مانحة ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف للحصول على تمويل طوعي يُستخدم في تمويل مشاريع وأنشطة التعاون التقني. وفيما يلي عرض ملخص لمصادر الإيرادات لعام ٢٠١٨، بما في ذلك الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لأغراض مقارنة النفقات.

إيرادات الاتحاد البرلماني الدولي بحسب المصدر (على أساس الميزانية)

%	بالفرنك السويسري	
٧٢%	١٠ ٥١٥ ٢٠٠	الاشتراكات المقررة
٢%	٢٣٧ ٠٠٠	صندوق رأس المال العامل
٦%	٩٥٣ ٦٧١	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢١%	٣ ٠١٤ ٥٠٨	المساهمات الطوعية
١- %	٧٩ ٥٧٩-	الاستثمارات والإيرادات الأخرى
	١٤ ٦٤٠ ٨٠١	مجموع الإيرادات



النفقات

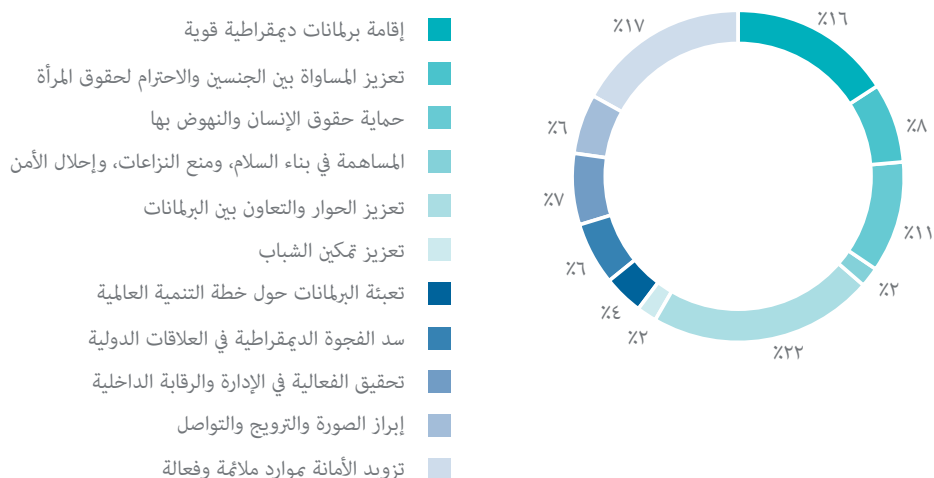
نفقات الاتحاد البرلماني الدولي مكرسة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ويبيّن الرسم البياني التالي تفاصيل النفقات بحسب الهدف الاستراتيجي بما يشمل الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لأغراض المقارنة.

نفقات الاتحاد البرلماني الدولي بحسب الهدف الاستراتيجي (على أساس الميزانية)

%	بالفرنك السويسري	
١٦%	٢ ٣٥٥ ٩١٢	إقامة برلمانات ديمقراطية قوية
٨%	١ ٢٤٢ ١٠٠	تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة
١١%	١ ٥٥٣ ٧٢٦	حماية حقوق الإنسان والنهوض بها
٢%	٢٧٢ ٦٩٩	المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن
٢٢%	٣ ٣١٨ ٠٩١	تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات
٢%	٢٢٤ ٤٠٥	تعزيز تمكين الشباب
٤%	٦٤٤ ٥٩٥	تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية
٦%	٨٩٨ ١١٩	سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية
٧%	٩٩٣ ٢٠٧	تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية
٦%	٩١٠ ١١٩	إبراز الصورة والترويج والتواصل
٠%	٥٤٩	تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق
١٧%	٢ ٤٤٤ ٧٠٠	تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة
١- %	١١١ ٠٣١-	التصفيات والتكاليف الأخرى

١٤ ٧٤٧ ١٩٢

مجموع النفقات



البيانات المالية

تعدّ البيانات المالية الموحدة للاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية القديم لعام ٢٠١٨ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق وعلى أساس استمرارية المشروع. وتخضع البيانات المالية للمنظمة لتدقيق سنوي يجريه مراجع خارجي للحسابات بتكليف من اللجنة التنفيذية. ويعيّن المراجع الخارجي للحسابات من مكتب وطني لمراجعة الحسابات وهو حالياً المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات.

وهي السنة السابعة التي توّحد فيها البيانات المالية للاتحاد مع صندوق المعاشات التقاعدية القديم وتعدّ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وتتوفر المزيد من المعلومات عن العمليات المالية للاتحاد بما في ذلك البيانات المالية السنوية والميزانيات الموحدة عبر الرابط التالي:

<https://www.ipu.org/about-us/structure/secretariat/budget-and-finance>

الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق

بيان المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بالفرنك السويسري

٢٠١٧ بعد التدقيق	٢٠١٨	
الأصول		
الأصول الجارية		
٧ ٣٧٧	١٣ ٦٥٨	السيولة النقدية
٥ ٧٣٤ ٣٢٠	٤ ٠٨٠ ٤٤٥	السيولة في الحسابات الجارية
٣٤٤ ٢١٧	٣٣٥ ٦٣٨	السيولة لدى مدير صندوق الاستثمار
٤ ٧٣٨ ٧٧٧	٤ ٧٣٨ ٨٧٧	الإبداعات الآجلة وحسابات التوفير
١٠ ٨٢٤ ٦٩١	٩ ١٦٨ ٦١٨	المجموع الفرعي للنقد ومعادلات النقد
الحسابات المستحقة		
٩٦٥ ٩٨٣	٨٧٢ ٣٢٩	من الأعضاء
١٦١ ٤٤٣	٤٠٣ ١٠٠	من الجهات المانحة
٣٧ ٣٣٤	٧٥ ٢٠٧	من استرداد الضرائب
٥ ٧٦١	٥٣ ٠٤٥	آخر
١ ١٧٠ ٥٢٠	١ ٤٠٣ ٦٨٢	المجموع الفرعي للحسابات المستحقة
٨ ٥٦٧ ٨٩٦	٧ ٢٤٣ ١٠٠	الاستثمارات
٢٧٣ ٧٨٧	١٨٠ ١٠٠	الأصول الجارية الأخرى
٢٠ ٨٣٦ ٨٩٥	١٧ ٩٩٥ ٥٠٠	المجموع الفرعي للأصول الجارية
الأصول غير الجارية		
الأصول الثابتة		
٨ ٢٥٥ ٤٣٨	٨ ٢٣٧ ١٨٩	المباني والمرافق
٢٤ ٧٨٢	٢٤ ٢٩٨	الأثاث
٦٠ ٣١٧	٥٩ ٠٣٣	المعدات العامة
٧٣ ٩٩٣	٧٩ ٢٦٨	معدات تكنولوجيا المعلومات
١٦ ٧٧٥	١٠ ٦٧٥	المركبات
٨ ٤٣١ ٣٠٤	٨ ٤١٠ ٤٦٤	
٦٨ ٠٢١	٢٤٦ ٧٨٧	الأصول غير المادية
٨ ٤٩٩ ٣٢٦	٨ ٦٥٧ ٢٥١	المجموع الفرعي للأصول غير الجارية
٢٩ ٣٣٦ ٢٢١	٢٦ ٦٥٢ ٧٥١	مجموع الأصول

٢٠١٨	٢٠١٧ بعد التدقيق	
الخصوم		
٢١٧ ٠٦٢	٤٢٩ ٩٥٦	الحسابات الدائنة والمتراكمة
٣٣٧ ٦٣٩	٢٢٧ ١٢٤	المدفوعات المقدّمة من الأعضاء
١ ٥٥٤ ٧٩٨	٢ ٦٧٧ ٦٨٢	الإيرادات المؤجلة
١٨٩ ٦٠٠	١٨٩ ٦٠٠	القروض
٢ ٢٩٩ ٠٩٩	٣ ٥٢٤ ٣٦٣	المجموع الفرعي للخصوم الجارية
٥ ١٢٠ ٩٩٨	٥ ٢٤٨ ٠٦٥	الفروض الطويلة الأجل
١٢ ٣٠٦ ٩٧٣	١٢ ٦٢٥ ٠٤٦	صندوق المعاشات التقاعدية المغلق
١ ٥١٧ ٠١٩	١ ٣٩٥ ١٩٤	استحقاقات الموظفين الأخرى
١٨ ٩٤٤ ٩٩٠	١٩ ٢٦٨ ٣٠٥	المجموع الفرعي للخصوم غير الجارية
٢١ ٢٤٤ ٠٨٩	٢٢ ٧٩٢ ٦٦٨	مجموع الخصوم
الأصول الصافية		
٤٣١ ٦٨٣	٤٣٤ ٢٥١	الأموال المقيّدة
٣ ٧٨٧ ٣٩٣-	٣ ٢٥٩ ٢٤٧-	المكاسب (الخسائر) الأكتوارية المقيّدة في الأصول الصافية
٨ ٧٦٤ ٣٧٨	٩ ٣٦٨ ٥٥١	الرصيد التراكمي للصندوق (رأس المال العامل بعد الاشتراكات)
٥ ٤٠٨ ٦٦٨	٦ ٥٤٣ ٥٥٠	الأصول الصافية

منشورات عام ٢٠١٨

مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي

النشرات المواضيعية

- [التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة ضد النساء في برلمانات أوروبا](#)
- [التوجهات العالمية للتشريعات والمنازعات القضائية المرتبطة بتغير المناخ: ملحة عامة لعام ٢٠١٨](#)

الأدلة

- [الممارسات الجيدة في قوانين الجنسية لمنع حالات انعدام الجنسية والحد منها](#)
- [حرية التعبير للبرلمانات وأعضائها: الأهمية ونطاق الحماية](#)
- [دليل لتوفير حماية دولية للاجئين وإقامة أنظمة لجوء حكومية بموجب القانون الإنساني الدولي](#)

التقارير

- [مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية: ٢٠١٨](#)
- [التقرير العالمي بشأن البرلمان الإلكتروني ٢٠١٨](#)
- [المرأة في البرلمان في عام ٢٠١٧: استعراض العام الفائت](#)
- [التقرير السنوي عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي: ٢٠١٧](#)

الرسوم البيانية المعلوماتية

- [الشباب في البرلمان في عام ٢٠١٨](#)
- [انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين - ٢٠١٨](#)

يصدر الاتحاد البرلماني الدولي ست مجموعات من المنشورات لفائدة البرلمانيين وواضعي السياسات. ويمكن الاطلاع على كل المنشورات عبر هذا [الرابط](#).

النشرات المواضيعية تهدف إلى التوعية بموضوع معين. وتقدم ملحة عامة عن موضوع محدد بالاستناد إلى إحصاءات وجدول ورسوم بيانية وأرقام وبيانات.

الأدلة تتناول موضوعاً معيناً بالتفصيل وتكون موجهة إلى المشرعين المعنيين بإعداد القوانين والسياسات. وتعرض أفضل الممارسات وأمثلة من بلدان أخرى وتعريف للمفاهيم الرئيسية ومعلومات أساسية ونصائح للتنفيذ.

مجموعات الأدوات تمكّن البرلمانات من تقييم ذاتها من حيث مواطن قوتها وضعفها والتدابير الواجبة عليها في مجال ما.

التقارير تتناول عادةً تفاصيل موضوع استراتيجي محدد من أجل الإبلاغ عما شهده من أوجه تقدم أو تراجع. وتحتوي على بيانات جديدة وتُنشر إما سنوياً وإما دورياً.

المنشورات المرجعية تهدف إلى تقديم مبادئ توجيهية لدعم جهود التنمية البرلمانية.

الرسوم البيانية المعلوماتية تكون عادةً على شكل خرائط لإبراز موضوع معين.

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠١٩

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتويات المصنف.

الرقم الدولي المعياري للدوريات (ISSN): 2521-1420

النسخة الأصلية: الإنجليزية

التصميم والقالب: Philippe Boisson



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

T +41 22 919 41 50

F +41 22 919 41 60

E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland

تابعونا عبر ipu.org والمواقع التالية:

